سلسلة كنوز التراث المخطوط (١٢)

العنقود في نظم العقود

تأليف
الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي الحنبلي
المعروف بـ "شعلة"
المتوفى ٦٥٦ هـ

ومعه متن "عقود اللمع في النحو"

تحقيق ودراسة
د/ أحمد رجب أبو سالم
المدرس بكلية اللغة العربية بالمنوفية
وعضو المكتب الفني بمجمع البحوث الإسلامية

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

العُنقُود
فِي نَظْمِ العُقُود

(سلسلة كنوز التراث المخطوط ⑫)

الكتاب : العنقود في نظم العقود

Title : AL-'UNQŪD FĪ NAẒM AL-'UQŪD

التصنيف : منظومات – نحو

Classification: Poems - Syntax

المؤلف : الإمام محمد بن أحمد الموصلي الحنبلي
المعروف بـ "شعلة" (ت ٦٥٦ هـ)

Author : Al-Imam Mohammed ben Ahmad Al-Mawsily Al-Hanbaly Known as " Shu'la " (D. 656 H.)

المحقق : د. أحمد رجب أبو سالم

Editor : Dr. Ahmad Rajab Abou Salem

الناشر : دار الكتـــب العلميـــة – بيـــروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	112	**عدد الصفحات**
Size	17x24 cm	**قياس الصفحات**
Year	2018 A.D. - 1439 H.	**سنة الطباعة**
Printed in	Lebanon	**بلد الطباعة** لبنـــان
Edition	1st	**الطبعة** الأولى

http://www.al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
sales@al-ilmiyah.com

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ‎+٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: ‎+٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN-13: 978-2-7451-9318-6
ISBN-10: 2-7451-9318-X

سلسلة كنوز التراث المخطوط (١٢)

العنقود في نظم العقود

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي الحنبلي
المعروف بـ "شعلة"
المتوفى سنة ٦٥٦هـ

ومعه متن "عقود اللمع في النحو"

تحقيق ودراسة

د. أحمد رجب أبو سالم
مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنوفية

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKI
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمدُ لله مبدع الحقائق، والصلاةُ والسَّلامُ على رسوله مظهر الدقائق، وعلى آله وأصحابه من كلّ بارعٍ وفائق.

وبعد:

فللمنظومات الشعرية أهمية جليلة في تيسير العلوم، وتقريبها، وجمع متفرقها، ولمِّ متشعبها، ولا سيما المنظومات النحوية التي لها أثر كبير في تيسير النحو وتقريبه لشُداته؛ لأن النظم أسهل حفظًا، وأيسر استحضارًا، وأقرب منَالاً، وأكثر انتشارًا من النثر.

ومن بين هذه المنظومات النفيسة - التي تُنشر لأول مرة - منظومة: «**العنقود في نظم العقود**»، والتي تعدُّ إضافةً مُثمرة للمكتبة العربية من جانبينِ:

الجانب الأول: أنها تُبرز شخصية نحوية! وهي شخصية العلامة «شعلة الموصلي» الذي ذاع صِيتُهُ، وانتشر ذكرُهُ، لكنها لم تُشتهر في هذا الجانب - الجانب النحوي -، ولم تُدرس من خلاله.

الجانب الثاني: أنها نظمٌ لكتاب جليل؛ وهو: «**العقود في النحو**» - الذي لم يشتهر ذكره بين الباحثين -، وقد نُسب للإمام العلامة ابن جني - وفي النفس شيء من نسبته إليه -، ولو صحت نسبته إليه فيعدُّ اختصارا لكتابه «اللمع في العربية»،

وهذا الكتاب قد ذاع صِيتُهُ، وتعلَّق بشرحه أكثر من عالم من أعلام النحويين، وتميمًا للفائدة أوردتُ نصَّ «العقود» كاملا محققًا بعد هذا التقديم.

ولأهمية هذا النظم، فقد شرحه أكثر من عالمٍ، كما ستقف عند الحديث عن مضمون الكتاب.

هذا، وَقَدْ قَدَّمْتُ بين يَدَيِ الكِتَابِ مُقَدِّمَةً شَافِيةً عن العَلامة «شعلةَ » وآثارِه، ثُمَّ أردفتُ ذلك بالحَدِيثِ عَنْ كِتِابِهِ: «العنقود في نظم العقود»، ثُمَّ أَعْقَبْتُ ذَلِكَ بِالنَّصِ المُحقَّقِ وَفْقَ المنهَجِ الأمثلِ المُعْتَمَدِ لَدَى المُحَقِّقِينَ، مَتْبُوعًا بثبت لأهم المصادر والمراجع، وفهرس لمطالب الكتاب.

فاللهَ أسألُ أَنْ يَجْعَلَه هذا العملَ عَمَلاً مُتَقَبَّلاً، لِوَجْهِهِ خَالصًا، وإني لأرجو عليه من الله - تعالى - عظيم الأجر، وجزيل الثواب يوم الحشر، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

د. أحمد رجب أبو سالم

كفر ميت أبو الكوم/ تلا/ المنوفية/ جمهورية مصر العربية

القسم الأول: الدراسة

العقود في النحو، ونظمه

للإمام شعلة الموصلي

الفصل الأول

«العقود في النحو» ومؤلفه

تتميمًا للفائدة عمدتُ إلى إيراد نص «العقود» في البداية محققًا غُفلاً عن التَّعْليق - إلا في بعض المواضع -؛ اكتفاء بالتعليق على نظمه، ولسهولة المتن فلا يحتاج إلى تعليق في أغلب مواطنه وليقف القارئ على براعة الناظم في استيعاب كل الأحكام النحوية الواردة في متن «العقود»، وليتعرف أيضًا على الزيادات التي أضافها الناظم على متن «العقود» وَفْقَ ما صرح به في آخر منظومته، وليكن حُكْمُهُ صادقًا على الناظم في نظمه، فما رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَ.

أما نسبة الكتاب إلى العلامة ابن جني فلا تزال يعتريها الشك في نفسي، لكنْ الدلائل لا تقوى لدي فأقطع بنفي نسبته عنه، وقرائن هذا الشك تتجلى فيما يأتي:

١. أنه قد احتوى على بعض المسائل التي لم تشتهر العلامة ابن جني؛ كتقسيم الكلام إلى أربعة أَقْسَامٍ: اسمٌ، وفِعْلٌ، وَظَرْفٌ، وَحَرْفٌ. وهذا مخالف لما في اللمع وغيره حيث اقتصر على تقسيمه إلى ثلاثة، فقال: «الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف»...وغير ذلك.

٢. أنني وقفت في بعض فهارس المخطوطات - إبان كتابة بحثي لمركز الملك «عبد الله بن عبد العزيز الدولي» لخدمة اللغة العربية وعنوانه: «نفائس المخطوطات العربية خارج الوطن العربي»، نشر ضمن «المخطوطات العربية المهجَّرة»[1] - على عنوان يتفق مع هذا العنوان تمامًا، وهو منسوب لخزيمة بن محمد بن خزيمة

---

(١) ص٣١٧ - ٣٩٠.

الأسدي النحوي[١]، ومنه نسخة خطية بخزانة (السيد محمد علي الروضاتي) في أصفهان[٢]، وقد حاولت مرارًا الحصول عليها لكن دون جدوى وإن صحت النسبة له فلا يعدو أن يكون تلخيصًا للمع.

وإلى أن تثبت هذه الظنون القوية السالفة الذكر، فننسب هذا الأثر للإمام ابن جني وفق ما ورد على أغلفة نسخه الخطية، والعلامة أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي غنيٌّ عن التَّعريف والتَّصنيف؛ فهو شيخُ زمانه، وعلّامةُ أوانه، وصدرُ عصرِهِ ومكانِهِ، وقد عرَّف به كلُّ من حقَّق له مُؤلَّفًا من مؤلفاته، أو قدَّم دراسة مستقلة عنه[٣].

ومؤلفاته جليلة الشان، قد فاق فيها الأقران، وسارت بها الركبان، ووقَّع على تقدّمها الإجماع، وابتهجت بذكرها النواظر والأسماع، ومن هذه المؤلفات المختصرة النافعة؛ كتاب «العقود في النحو»[٤]، أو «عقود اللمع في النحو» الذي اختصر فيه «اللمع في العربية» - كما يتضح بالمقارنة بين الكتابين -، وقد زاد فيه بعض الأبواب على «اللمع»، كباب: «إما وأما»..وغيره، ونقص فيه أيضا بعض الأبواب عن أصله كباب «الإمالة».. وغيره، وهذا يُؤكد أن أحد الكتابين لا يُغْنِي عن الآخر في بابه.

---

(١) أغفلت كتب التراجم التوسع في ترجمته، فلم تنص على سنة وفاته ولا على مؤلفاته، ونص ما ورد في ترجمته: «خُزَيْمَة بن مُحَمَّد بن خُزَيْمَة الْأَسدي النَّحْوِيّ من أهل الحلّة المزيدية، يُقَال: إنه أول من انْتَشَر عَنهُ النَّحْو بِتِلْكَ الْبِلَاد، وَتخرج بِهِ جمَاعَة مِنْهُم: ابْن جياء، وَكَانَ لَهُ شعر مِنْهُ».
انظر في ترجمته: معجم الأدباء ١٢٤٩/٣ - ط/ دار الغرب الإسلامي، والوافي بالوفيات ١٩٤/١٣، وبغية الوعاة ٥٥١/١.

(٢) انظر: نفائس المخطوطات العربية في إيران للدكتور/ حسين علي محفوظ ص١٥-، والمخطوطات العربية المهجرة ص٣٤٠.

(٣) انظر في التعريف به: ابن جني النحوي، تأليف د. فاضل السامرائي، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.

(٤) وهو خلاف كتابه «عقود في الهمز»، الذي حصر فيه الألفاظ المهموزة مرتبة على حروف المعجم. وقد نُشرأولا بتحقيق د. مازن المبارك تحت عنوان «الألفاظ المهموزة وعقود الهمز» في دار الفكر بدمشق سنة ١٩٨٨م، ونشر ثانيا بعنوان «الألفاظ المهموزة لابن جني» بتحقيق د. صلاح الدين المنجد ضمن «ثلاث رسائل في اللغة» في دار الكتاب الجديد - بيروت - ١٩٨١م.

وقد وقفتُ على نسختين خطيتين لكتاب «العقود»، ولم أقف على غيرهما، وقد اعتمدتهما في تحقيقه، وهما:

- **النسخة الأولى:**

نسخة فريدة في مكتبة «تشستربتي»[١] برقم (٤٩٥٩) ضمن مجموع، وهو العنوان الثاني فيها، ويستقل فيه من اللوحة رقم (٢٠) إلى اللوحة (٢٨)، وهي نسخة تامة مُقابلة كتبتْ بخط نسخي جميل، مشكول في أغلبه، وخطها من خطوط القرن السابع الهجري تقريبًا، وفق ما ورد في فهرس المكتبة، **وقد رمزت له بالرمز (أ)**.

- **النسخة الثانية:**

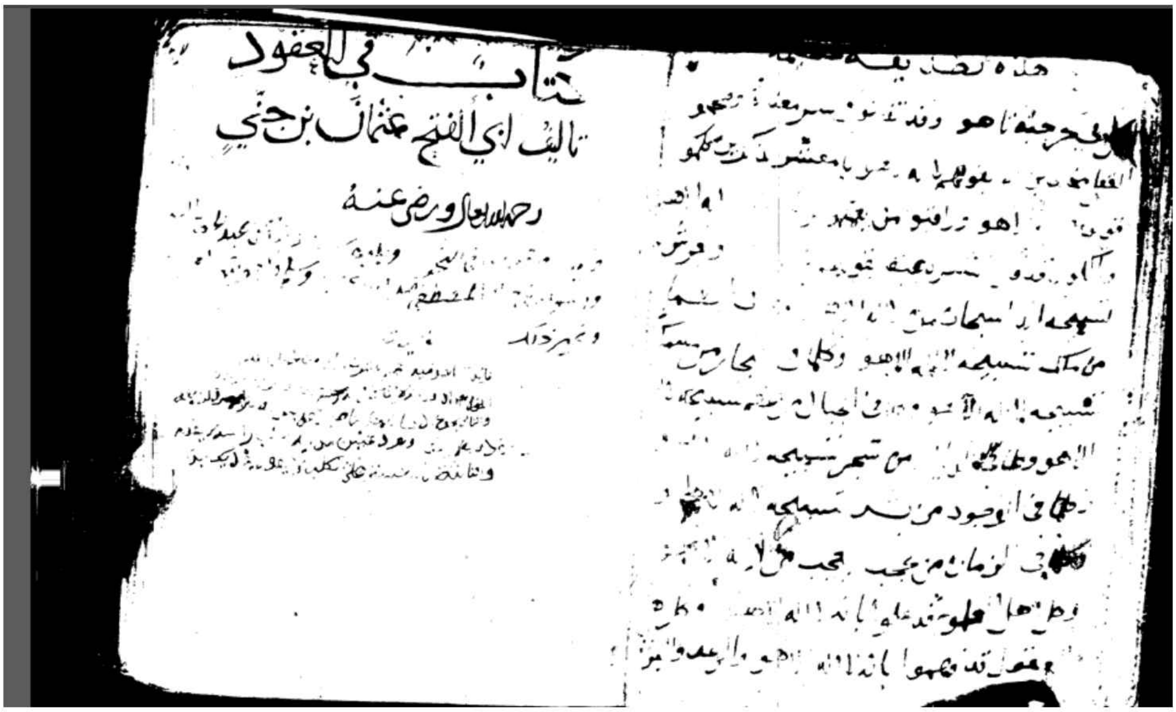
نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق رقم (١١١٤٨ - عام)[٢]، وهي نسخة تامة في ثلاث ورقات ضمن مجموع في (٤٦ ورقة)، تستقل فيه من اللوحة (٣٨/ب - ٤٠/ب)، كتبت بخط نسخي، بخط محمد بن حسن الأسطواني في ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٠٧٧هـ، وقد سقطت منها بعض الأبواب، وأضافتْ الباب الأخير، **وقد رمزت لها بالرمز (ب).**

ودونك ذكر نماذج من النسختين الخطيتين المعتمدتين في التحقيق:

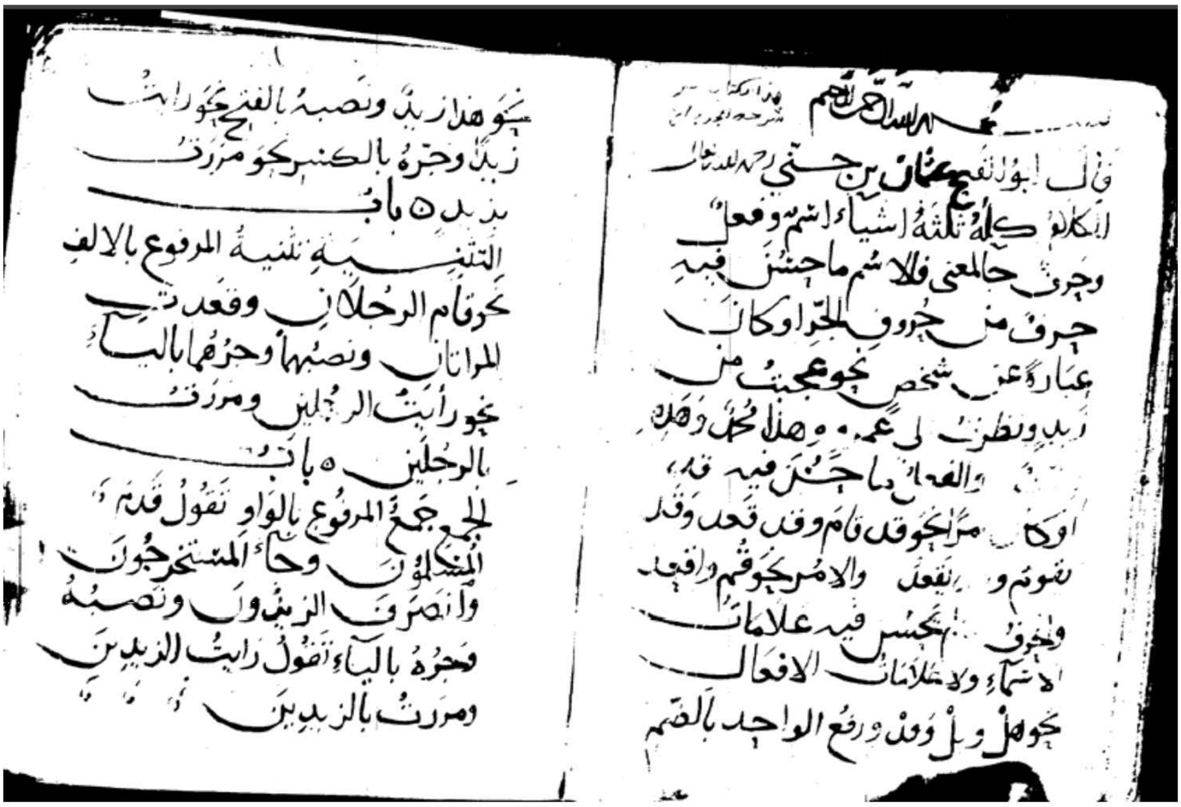
---

(١) انظر: فهرس المخطوطات العربية في مكتبة «تشستربتي» ٢/١٠٥٦.

(٢) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - علوم اللغة العربية (النحو) ٢/٣٥٧.


كتاب في العقود
تاليف ابي الفتح عثمان بن جني
رحمه الله تعالى ورضي عنه

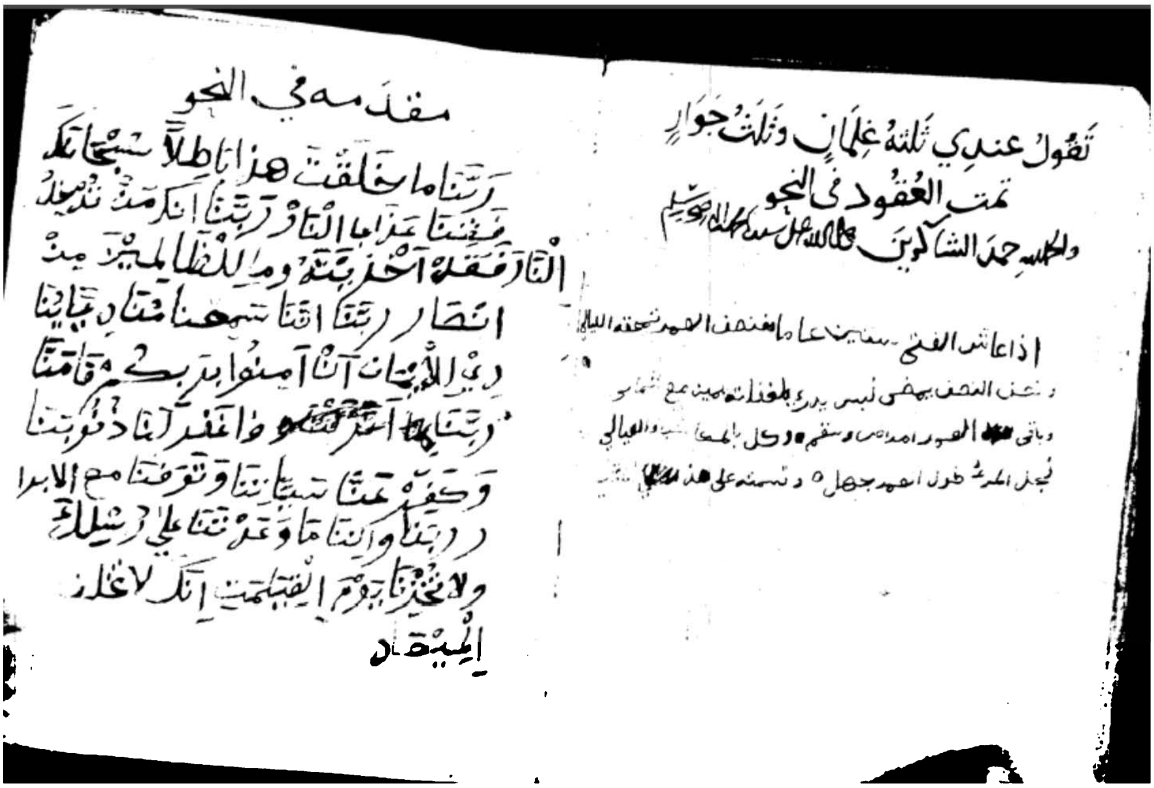
صفحة العنوان من النسخة (أ)



بسم الله الرحمن الرحيم
قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله تعالى
الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل
وحرف جاء لمعنى فالاسم ما حسن فيه
حرف من حروف الجر أو كان
عبارة عن شخص نحو عجبت من
زيد ونظرت إلى عمرو وهذا رجل
والفعل ما حسن فيه قد
أو كان أمرًا نحو قد قام وقد قعد وقد
يقوم ويقعد والأمر نحو قم واقعد
والحرف ما لم يحسن فيه علامات
الأسماء ولا علامات الأفعال
نحو هل وبل وقد ورفع الواحد بالضم

نحو هذا زيدٌ ونصبه بالفتح نحو رأيت
زيدًا وجره بالكسر نحو مررت
بزيدٍ ○ باب
التثنية تثنية المرفوع بالألف
نحو قام الرجلان وقعدت
المرأتان ونصبها وجرها بالياء
نحو رأيت الرجلين ومررت
بالرجلين ○ باب
الجمع جمع المرفوع بالواو تقول قدم
المسلمون وجاء المستخرجون
وانصرف الزيدون ونصبه
وجره بالياء تقول رأيت الزيدين
ومررت بالزيدين

الصفحة الأولى من النسخة (أ)


تقول عندي ثلثة غلمان وثلث جوار

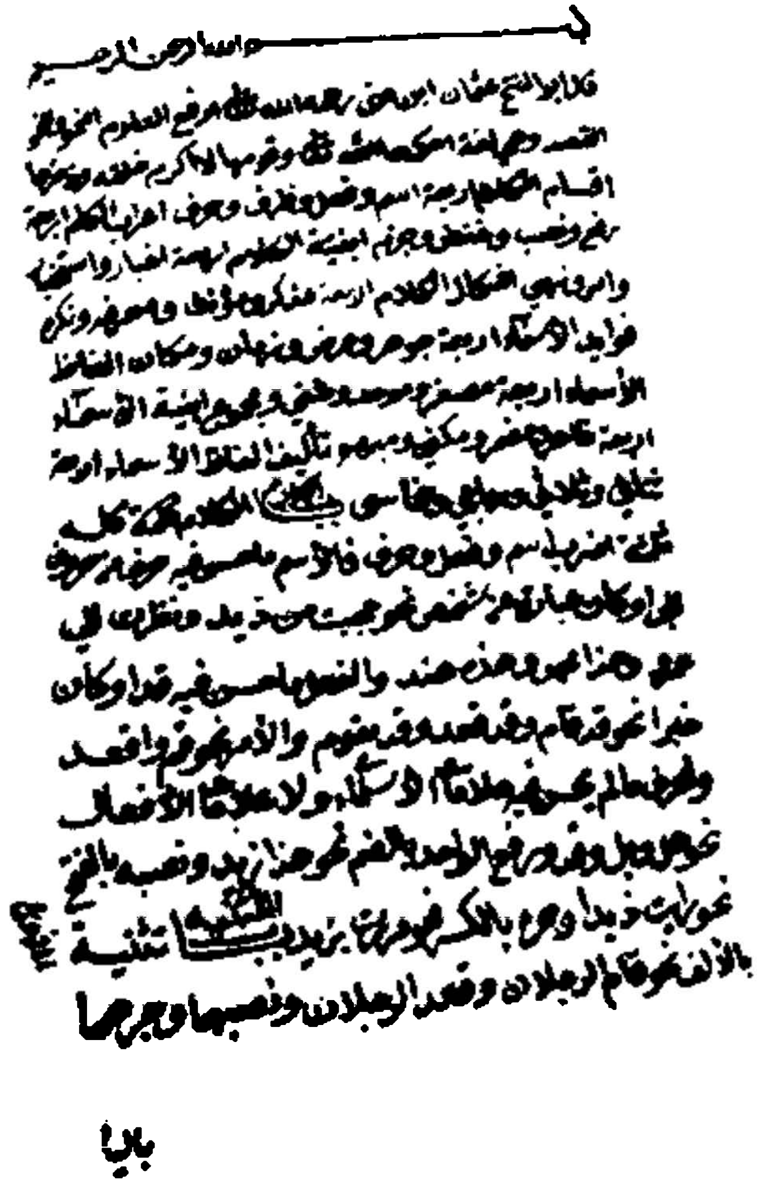
تمت العقود في النحو

والحمد لله حمد الشاكرين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

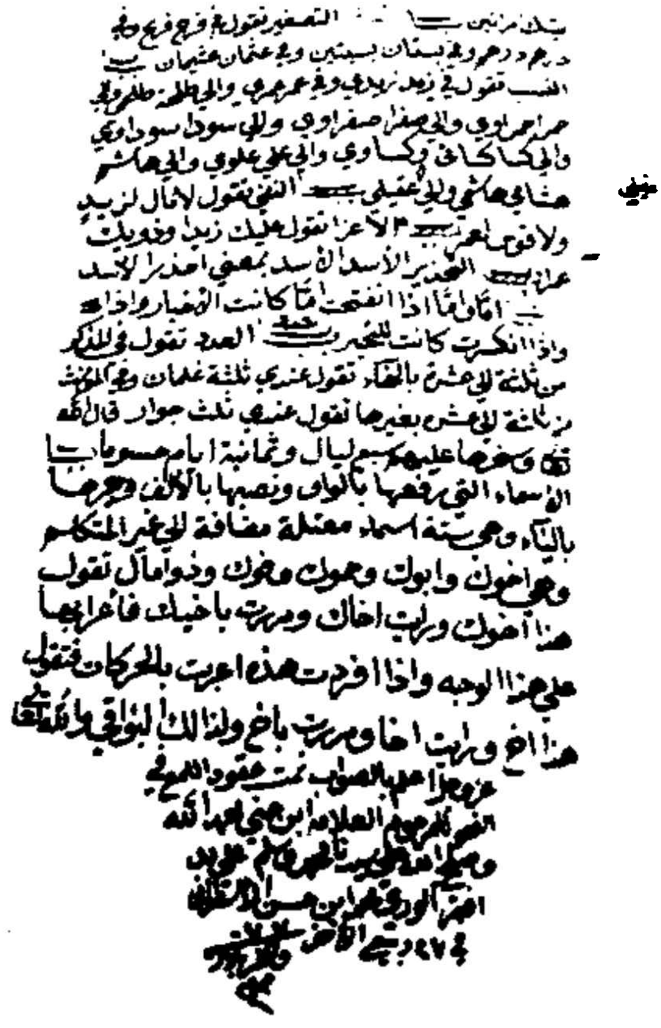
مقدمة في النحو

ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته وما للظالمين من أنصار ربنا إننا سمعنا مناديا ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)



الصفحة الأولى من النسخة (ب)


بين ... [illegible] التصغير تقول في فرج فريج وفي
درهم دريهم وفي بستان بسيتين وفي عثمان عثيمان باب
النسب تقول في زيد زيدي وفي عمر عمري وفي طلحة طلحي وفي
حمراء حمراوي وفي صفراء صفراوي وفي سوداء سوداوي وفي
كساء كساوي وفي علي علوي وفي هاشم
هاشمي وفي عقيل عقيلي باب النفي تقول لا مال لزيد
ولا قوة لعمرو باب الإغراء تقول عليك زيدا [illegible]
عمرا باب التحذير الأسد الأسد بمعنى احذر الأسد
باب أما وإما إذا انفتحت أما كانت الإخبار وإذا
انكسرت كانت للتخيير باب العدد تقول في المذكر
من ثلاثة إلى عشرة بالهاء تقول عندي ثلاثة غلمان وفي المؤنث
من ثلاث إلى عشر بغيرها تقول عندي ثلاث جوار قال الله
تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما باب
الأسماء التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها
بالياء وهي ستة أسماء معتلة مضافة إلى غير المتكلم
وهي أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال تقول
هذا أخوك ورأيت أخاك ومررت بأخيك فأعربها
على هذا الوجه وإذا أفردت هذه أعربت بالحركات فتقول
هذا أخ ورأيت أخا ومررت بأخ [illegible]
[illegible]

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

النَّصُّ المُحَقَّقُ

لكتاب: «العقود في النحو»

❋ ❋ ❋

[٢٠/ب] كِتَابٌ فِي العُقُودِ[(١)]

تأليفُ أَبِي الفَتْحِ عُثْمَان بن جِنِّي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ -

[٢١/أ] بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ أَبُو الفَتْحِ عُثْمَان بن جِنِّي - رحمَهُ اللهُ تعالَى -:

[أرفعُ العُلومِ النَّحو، والنَّحوُ: القَصْدُ[(٢)]، وهِي لُغَةٌ أَحْكَمَهَا اللهُ - تَعَالَى - وَقَوَّمَهَا لأَكْرَمِ خَلْقِهِ وَذخرَهَا.

أَقْسَامُ الكَلامِ أَرْبَعَةٌ: اسمٌ، وفِعْلٌ، وَظَرْفٌ[(٣)]، وَحَرْفٌ.

إِعْرَابُ الكَلِمِ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

أَبْنِيَةُ الكَلامِ أَرْبَعَةٌ: إِخْبَارٌ، وَاسْتِخْبَارٌ، وَأَمْرٌ، وَنَهْيٌ[(٤)].

أَشْكَالُ الكَلامِ أَرْبَعَةٌ: مُذَكَّرٌ، وَمُؤَنَّثٌ، وَمَعْرِفَةٌ، وَنكِرَةٌ.

فَوَائِدُ الأَسْمَاءِ أَرْبَعَةٌ: جَوْهَرٌ، وَعَرَضٌ[(٥)]، وَزَمَانٌ، وَمَكَانٌ.

أَلفَاظُ الأَسْمَاءِ أَرْبَعَةٌ: مُصَغَّرٌ، وَمُوَحَّدٌ، وَمُثَنًّى، وَمَجْمُوعٌ.

أَبْنِيَةُ الأَسْمَاءِ أَرْبَعَةٌ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، وَمكنيٌّ[(٦)]، وَمُبْهَمٌ.

---

(١) خلت النسخة (ب) من صفحة العنوان.

(٢) في العين ٣٠٢/٣: «النحو: القصد، نحو الشيء نحوت نحوه، أي: قصدت قصده». وانظر: الحدود للأبذي ص٥٠، وشرحه لابن قاسم المالكي ص٢٥.

(٣) خالف هنا تقسم أصله اللمع، فزاد (الظرف)، وسيعود إلى تقسم أصلِهِ فيما يأتي، وهو الأصح، قال السهيلي: «أصح من هذه العبارة عبارة من قال: الكلام (ما) يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف» نتائج الفكر ص٦٢. وانظر: الصاحبي ص٨٩، والهمع ٦/١ - ٧. وقال الشاطبي: «بعضهم قد زاد نوعا رابعًا، وسماه: الخالفة، وعنى بذلك: أسماء الأفعال» المقاصد الكافية ٤٠/١.

(٤) وبعضم جعلها ثلاثة كالسهيلي حيث قال: «من قال: الكلام ينقسم ثلاثة أقسام؟ فالجواب أن يقال: صحيحها أن يقال: ثلاثة أقسام: خبر، واستخبار وطلب» نتائج الفكر ص٦٢، وبعضهم عددها عشرة كابن فارس في الصاحبي ص٢٨٩. وتحر تفصيل الخلاف في ذلك في: الهمع ٣٤/١ - ٣٥.

(٥) قال في الخصائص ٣٤/٣: «...الاسم العلم..شيئان: عينٌ، ومعنى. فالعين: الجوهر؛ كزيد وعمرو. والمعنى: هو العرض..». وانظر: التذييل والتكميل ٦٢/١.

(٦) المضمر والضمير اصطلاح بصري، يقابله في اصطلاح الكوفيين: الكناية والمكني.

=

تَآليفُ ألفَاظِ الأَسْمَاءِ أَرْبَعَةٌ: ثُنَائِيٌّ، وَثُلاثِيٌّ، وَرُبَاعِيٌّ، وَخُمَاسِيٌّ.

[بَابُ الكَلامِ:][1]

الْكَلَام كُلُّهُ[2] ثَلَاثَةُ أَضْرُبٍ[3]: اسْمٌ، وَفعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى[4].

فالاسمُ: مَا حَسُنَ فِيهِ حرفٌ من حُرُوفِ الجَرّ، أَو كَانَ عبارَةً عَن شَخْصٍ، نَحْو: عجبتُ من زيدٍ، وَنظرتُ إِلَى عَمْرٍو، وهَذَا محمدٌ، وَهَذِه امْرَأَةٌ[5].

والْفِعْل: مَا حسن فِيهِ «قَدْ»، أو كانَ أمْرًا[6]، نَحْو: قد[7] قَامَ، وَقد قعدَ، وَقد يَقُومُ، وَقد يَقْعُدُ، وَالأَمْرُ نَحْو: قُمْ، واقْعُدْ.

والحرفُ: مَا لَمْ يَحْسُنْ فِيهِ عَلَامَاتُ الْأَسْمَاءِ، وَلَا عَلَامَاتُ الْأَفْعَالِ، نَحْو: هَلْ، وَ(بَلْ)، وَ(قَدْ).

[بابُ إعرَابِ الاسمِ الوَاحِدِ][8]

وَرَفْعُ الوَاحِدُ بِالضَّمِّ [٢١/ب]، نَحْو: هَذَا زَيْدٌ، وَنَصْبُهُ بِالفَتْحِ، نَحْو: رَأَيْتُ زَيْدًا، وَجَرُّهُ بِالكَسْرِ، نَحْو: مَرَرْتُ بِزَيدٍ.

=

انظر: المصطلح النحوي ص١٧٤. وإذا كان المصطلحان لشيء واحد فأقسامه حينئذ ثلاثة، وقد جعلها الأبذي كذلك، فقال: «أقسامُ الاسمِ ثلاثةٌ: ظاهرٌ، ومضمرٌ، ومبهم» الحدود ص٥٤.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من النسخة (ب)، وقد بدأت النسخة (أ) بنفس بداية اللمع، وهي بداية العنقود أيضًا. انظر: اللمع ص١٥.

(٢) في (ب): كلمة كله، والصواب المثبت.

(٣) في (أ): أشياء، والمثبت موافق لما في «اللمع».

(٤) سقط من (ب): جاء لمعنى، والمثبت موافق لنص «اللمع».

(٥) في (ب): هند.

(٦) في (ب): خبرا، والمثبت الأصح؛ لموافقته لما في «اللمع» ص١٥.

(٧) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٨) عنوانٌ يستلزمه المقام؛ للتناسب، من اللمع ص١٨.

بَابُ التَّثْنِيَةِ

تَثْنِيَةُ المَرْفُوعِ بِالأَلِفِ، نَحْوُ: قَامَ الرَّجُلانِ، وَقَعَدَتِ المَرْأَتَانِ[١]، وَنَصْبُهُمَا وَجَرُّهُمَا بِاليَاءِ، نَحْو: رَأَيْتُ الرَّجُلَينِ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَينِ.

بَابُ الجَمْعِ

جَمْعُ المَرْفُوعِ بِالوَاوِ، تَقُولُ: قَدِمَ المُسْلِمُونَ[٢]، وَجَاءَ المُسْتَخْرِجُونَ[٣]، وَانْصَرَفَ الزَّيدُونَ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِاليَاءِ، تَقُولُ: رَأَيْتُ الزَّيدِينَ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ [٢٢/أ].

بابُ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ بِهِ[٤]

الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِهِ، وَالمَفْعُولُ بِهِ مَنْصُوبٌ بِوقُوعِ الفِعْلِ عَلَيهِ، تَقُولُ: رَكبَ زَيْدٌ فَرَسًا، واشْتَرَى أَخُوكَ غُلامًا، وَخَدمَ أَخُوكَ أَبَاكَ.

بَابُ المُبْتَدأ وَخَبَرِهِ

وَهُمَا مَرْفُوعَانِ، تَقُولُ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَالرَّجُلانِ مُنْطَلِقَانِ[٥]، وَغُلامَاكَ مَاضِيَانِ، والرِّجَالُ حَاضِرُونَ[٦].

بابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

[وَهُوَ مَرْفُوعٌ][٧]، يُقَالُ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَسُبِقَ فَرَسَاكَ.

---

(١) في (ب): وقعد الرجلان، والأنسب المثبت؛ للتنويع في التمثيل.

(٢) في (ب): الزيدون.

(٣) سقط من (ب) هذا المثال.

(٤) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٥) في (ب): والفرسان سابقان، والزورقان منحدران.

(٦) سقط من (ب) هذا المثال.

(٧) زيادة من (ب).

بابُ (إنَّ) وأَخَوَاتها

وَهِيَ (إِنَّ، وَأَنَّ [٢٢/ب]، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ)، فَهَذِهِ كُلُّهَا[١] تَنْصِبُ الأَسْمَاءَ، وَتَرْفَعُ الأَخْبَارَ، تَقُولُ: إِنَّ أَخَاكَ كَرِيمٌ، وَلَيْتَ زَيْدًا حَاضِرٌ، وَكَأَنَّ وَلَدَيْكَ شِبْلَانِ[٢]، وَلَعَلَّ جَارِيَتَيكَ[٣] قَادِمَتَانِ.

بابُ (كانَ) وأَخَواتها

وَهِيَ (كَانَ، وَصَارَ، وظَلَّ، وَبَاتَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَمَازَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِيءَ، وَمَا بَرِحَ، وَلَيْسَ)[٤]، [وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْو: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ واصبحْ][٥]، فَهَذِهِ كُلُّهَا تَرْفَعُ الأَسْمَاءَ وَتَنْصِبُ الأَخْبَارَ، تَقُولُ: كَانَ أَخُوكَ قَائِمًا، وَأَصْبَحَ غُلَامَاكَ ذَاهِبَيْنِ، وَأَمْسَى الرَّجُلانِ مُنْطَلِقَيْنِ[٦]، وَلَيْسَ صَاحِبَاكَ مُقِيمَيْنِ [٢٣/أ].

بَابُ (ظَنَنْتُ) وأَخَوَاتها

وَهِيَ: (ظَنَنْتُ، وَعَلِمْتُ[٧]، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَوَهِمْتُ[٨]، وَزَعَمْتُ، وَوَجَدْتُ[٩]، وَرَأَيْتُ - مِنْ رُؤْيَةِ القَلْبِ بِمَعْنَى: عَلِمْتُ -)، فَهَذِهِ كُلُّهَا[١٠] تَنْصِبُ الأَسْمَاءَ وَالأَخْبَارَ جَمِيعًا، تَقُولُ: ظَنَنْتُ أَخَاكَ قَائِمًا، وَحَسِبْتُ غُلامَيْكَ حَاضِرَينِ.

---

(١) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٢) الشِّبْلُ: ولد الأسد. انظر: المغرب في ترتيب المعرب ١/٤٣١، والقاموس ص١٣١٥.

(٣) في (ب): الجاريتين.

(٤) اختلاف ترتيب هذه الأفعال في (ب).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٦) في (ب): وأمسى زيد منطلقا.

(٧) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٨) في (ب): وتوهمت.

(٩) سقط هذا اللفظ من (ب).

(١٠) سقط هذا اللفظ من (ب).

بابُ المَصْدَرِ

وَهُوَ مَنْصُوبٌ، تَقُولُ: قُمْتُ قِيَامًا[١]، وَرَكِبْتُ رُكُوبًا، وَسِرْتُ سَيْرًا[٢]، وَضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا[٣]، وَكَلَّمْتُهُ كَلامًا[٤].

بابُ ظَرْفِ[٥] الزَّمَانِ

وَهُوَ مَنْصُوبٌ[٦] [٢٣/ب]، تَقُولُ: سِرْتُ يَوْمًا، وَصُمْتُ شَهْرًا، وَأَقَمْتُ عِنْدَكَ حَوْلاً، وَلَقِيتُكَ ذَا القَعْدَةِ، وَزُرْتُكَ رَجَبًا، وَرَأَيْتُكَ يَوْمَ الجُمْعَةِ، [وَيَوْمَ السَّبْتِ][٧].

بابُ ظَرْفِ المَكَانِ

وَهُوَ مَنْصُوبٌ، تَقُولُ: سِرْتُ فَرْسَخًا، وَقُمْتُ قُدَّامَ زَيْدٍ، وَخَلْفَ عَمْرٍو، وَذَهَبْتُ مَذْهَبًا بَعِيدًا.

بابُ الحَالِ[٨]

وَهُوَ مَنْصُوبٌ، تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَمَرَّ مُحَمَّدٌ مُسْتَعْجِلًا، وَوَرَدَ زَيْدٌ مُسْرِعًا.

بابُ التَّمْيِيزِ

وَهُوَ مَنْصُوبٌ، تَقُولُ: عِنْدِي أحدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَإِحْدَى عَشرَةَ جَارِيَةً[٩]، وَمَنَوَانِ [٢٤/أ] سَمْنًا، [وَقَفِيزَانِ بُرًّا][١٠]، وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا.

---

(١) في (ب): قائما، والأصح المثبت.

(٢) في (ب): سائرا، والأصح المثبت.

(٣) في (ب): وضربت ضربا.

(٤) سقط من (ب) هذا المثال.

(٥) في (ب)، وكذلك في اللفظ الذي يليه، والمثبت موافق لما في «اللمع» ص٤٩ - ٥٠.

(٦) سقط من (ب) عبارة: «وهو منصوب».

(٧) زيادة من (ب).

(٨) سقط هذا الباب من (ب).

(٩) في (ب): أحد عشر جاريته، وهو تحريف.

(١٠) زيادة من (ب).

بابُ الاسْتِثْنَاءِ

وَهُوَ مَنْصُوبٌ[١]، تَقُولُ: قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَوَرَدَ الحَاجُّ إِلَّا أَخَاكَ، وَمَرَرْتُ بِالقَومِ إِلَّا أَبَاكَ، وَجَاءَنِي الغُلامَانِ إِلَّا سَعِيدًا.

بابُ التَّعَجُّبِ

وَهُوَ مَنْصُوبٌ، تَقُولُ: مَا أَحْسَنَ أَخَاكَ، وَمَا أَكْرَمَ أَبَاكَ[٢]، وَمَا أَعَفَّ أَبَا مُحَمَّدٍ وَأَبَا زَيْدٍ[٣]، وَمَا أَظْرَفَ جَعْفَرًا.

بابُ النِّدَاءِ

وَهُوَ يَرْفَعُ المَعْرِفَةَ، وَيَنْصِبُ النَّكِرَةَ[٤]، تَقُولُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَقْبِل[٥]، وَيَا أَخَانَا أَيْنَ تُرِيدُ[٦]، وَيَا رَجُلاً عَاقِلاً [٢٤/ب] أَيْنَ تَمْضِي؟، فَإِنْ كَانَ الاسمُ مَعْرِفَةً كَانَ مَرْفُوعًا، نَحْو: يَا زَيْدُ، وَيَا مُحَمَّدُ.

بابُ التَّرْخِيمِ[٧]

تَقُولُ فِي (طَلْحَةَ): يَا طَلْحَ، وَفِي (حَمْزَةَ): يَا حَمْزَ، وَفِي (حَارِث) يَا حَارِ، وَيَجُوزُ: يَا طَلْحُ، وَيَا حَمْزُ، وَيَا حَارُ.

بَابُ النُّدْبَةِ[٨]

وَهِي مِنْ كَلَام النِّسَاءِ، تَقُولُ: وَا زَيْدَاهُ، وَا عَمْرَاهُ، وَا أَبَا جَعْفَرَاهُ، وَا عَبْدَ المَلِكَاهُ، وَا دَعْدَاهُ.

---

(١) سقط من (ب) عبارة: «وهو منصوب».

(٢) في (ب): ما أحسن زيدا، وأكرم عمرا.

(٣) سقط من (ب) هذا المثال.

(٤) في (ب): النداء، وهو منصوب تقول، والأصح المثبت.

(٥) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٦) في (ب): ابن زيد.

(٧) سقط هذا الباب من (ب).

(٨) سقط هذا الباب من (ب).

بابُ النَّكِرَةِ وَالمَعْرِفَةِ

النَّكِرَةُ: مَا جَازَ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللامِ عَلَيها[(١)]، نَحْو: رَجُلٍ، وَفَرَسٍ، كَقَوْلِكَ: الرَّجُلُ وَالفَرَسُ.

وَالمَعْرِفَةُ: مَا لَمْ يَجُزْ [٢٥/أ] دُخُولُ الأَلِفِ وَاللامِ عَلَيها[(٢)]، نَحْو قَولِكَ: هَذَا وَأَنَا، وَزَيْدٌ[(٣)] وَعَمْرٌو.

بابُ النَّعْتِ

وَهُوَ يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ، تَقُولُ: جَاءَنِي أَخُوكَ الظَّرِيفُ، وَغُلامَاكَ العَاقِلانِ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَينِ كَرِيمَيْنِ، وَرَأَيْتُ فَارِسَيْنِ بَطَلَينِ.

بابُ التَّوْكِيدِ[(٤)]

وَهُوَ يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ، تَقُولُ: قَامَ الرَّجُلانِ كِلاهُمَا، وَمَرَرْتُ بِالغُلامَيْنِ كِلَيهِمَا، وَرَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ.

بابُ البَدَلِ

وَهُوَ أَيْضًا تَابعٌ[(٥)]، تَقُولُ [(٦)]: قَامَ أَخُوكَ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ بَكْرًا، وَمَرَرْتُ بِأَخِيكَ مُحَمَّدٍ، وَحَضَرَ الرَّجُلَانِ صَاحِبَاكَ [٢٥/ب].

بابُ العَطْفِ

وَهُوَ تَابعٌ، تَقُولُ: قَامَ زَيدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ وَأَبَاكَ، وَمَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ ثُمَّ خَالِدٍ.

---

(١) في (أ): عليه، أي الاسم النكرة.

(٢) في (أ): عليه، أي الاسم المعرفة.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) في (أ): التأكيد، والمثبت موافق لما في «اللمع» ص٦٦.

(٥) في (ب): تابع أيضًا.

(٦) سقط من هنا في (ب) إلى قوله: «وَرَأَيْتُ أَخَاكَ» في الباب الذي يليه.

بابُ (نِعْمَ وَبِئْسَ)

وَهُمَا يَرْفَعَانِ المَعْرِفَة وَيَنْصِبَانِ النَّكِرَة، [تَقُولُ][١]: نِعْمَ رجُلاً أخوكَ[٢]، وَبِئْسَ الغُلامُ عمرٌو، وَبِئْسَ غُلامَي جَعْفَر.

بابُ (حَبَّذَا)

وَهُوَ يَرْفَعُ المَعْرِفَةَ، وَيَنْصِبُ النَّكِرَةَ، تَقُولُ: حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ، وَحَبَّذَا جَارِيَةً هِنْدٌ.

بابُ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ

وَهُمَا مَجْزُومَانِ، تَقُولُ [فِي الأَمْرِ]: ارْمِ زَيْدًا، وَاغْزُ جَعْفَرا، واخْشَ أبَا مُحَمَّد، وَ[النَّهْي][٣]: لَا تَلْق عَمْرًا، وَلَا تُكَلِّمَا عَبْدَ اللهِ، وَلَا تُحْسِنَا إِلِيهِ، وَلَا تَتَأَخَّرَا [٢٦/أ] عَنَّا[٤]، وَلَا تَنْطَلِقِي مَعَ أَخِيكِ.

بابُ الشَّرْطِ وَجَوَابه

وَهُمَا مَجْزُومَانِ، تَقُولُ: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ، وَإِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ، وَمَتَى تَلْقَنِي أُكَلِّمْكَ.

بابُ رَفْعِ الفِعْلِ

[وَذَلِكَ][٥] فِي التَّثْنِيةَ، وَخِطَاب المُؤنَّث بِثَبَاتِ النُّونِ، تَقُولُ: هُمَا يَلْقَيَانَكَ[٦]، وَأَنْتُمَا تَنْطَلِقَانِ إلى زَيْدٍ، وَهُمْ [يَنْطَلِقُونَ][٧] إلى عَمْرٍو، وَأَنْتِ تَقُومِينَ إلى عَبْدِ اللهِ، وَتَذْهَبِينَ مَعَنَا.

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (أ) الرجل زيد، وسقط من بعد هذا المثال في (ب) إلى لفظ «تقول» الآتي.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (ب): عنه.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) في (ب): يلقيان.

(٧) زيادة من (ب).

بَابُ حُرُوفِ نَصْبِ الفِعْلِ

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: (أَنْ، وَلَـنْ، وَكَيْ، وَحَتَّى[١])، تَقُولُ: أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ [٢٦/ب]، وَلَـنْ تَلْقَيَا[٢] مُحَمَّدًا، وَأُحِبُّ أَنْ تَنْطَلِقِي مَعَنَا، وَقَعَدْتُ كَيْ تَقْعُدَ، وَحَتَّى تَقُومَ.

بابُ حُرُوفِ جَزْمِ الفِعْلِ

وَهِيَ (لَمْ، وَلَمَّا، وَلَامُ الأَمْرِ، وَ«لا» فِي النَّهْيِ، وَحُرُوفُ الشَّرْطِ[٣])، تَقُولُ: لَـمْ يَقُمْ[٤] زَيْدٌ، وَلَمَّا يُعْطِيَاهُ[٥] دِرْهَمًا، وَلَا تَقُومَا، وَلْيَذْهَبُوا مَعَكَ، وَإِنْ تَقُمْ أَقُمْ.

بابُ القَسَمِ

وَهُوَ مَجْرورٌ[٦]، وَحُرُوفُهُ ثَلاثَةٌ: الـوَاوُ، وَالبَاءُ، وَالتَّاءُ، تَقُولُ: وَاللهِ لَأَقُومَنَّ، وَبِاللهِ لَا تَذْهَبُ، وَتَاللهِ لِأَكِيدَنَّ زَيْدًا.

بابُ حُرُوفِ الجَرِّ[٧]

وَهِي (مِنْ، وَإِلـى، وَعَـنْ [٢٧/أ]، وَعَلَـى، وَرُبَّ، وَفِـي، [وَ]البَـاءُ الزَّائِـدَةُ، والـلامُ

(١) ذكر في اللمع ص٩٠ «إذن» بدلا من «حتى»، وأفرد لـ«حتى» بابا مستقلا.

(٢) سقط من (ب) عبارة: «أَنْ تَقُومَ وَلَنْ».

(٣) أي: إنْ، وإذْما، و(مهما) عند السهيلي. انظر: الكتاب ٥٦/٣، وتمهيد القواعد ٣٤٣٠/٩، والمقاصد الكافية للشاطبي ١١٣/٦، وشرح المكودي على الألفية ص٢٨٨.

(٤) في (ب): يقعد.

(٥) في (ب): يعطه.

(٦) سقط من (ب) عبارة: «وَهُوَ مَجْرورٌ».

(٧) هذا الباب مثبت بعنوانه هذا في «اللمع» ص٥٩، وكذا في «العنقود»، لذا أثبته في المتن وفاقًا للنسخة (أ). وورد نصُّهُ في النسخة (ب) هكذا: «باب ما يجر بعد: كل وبعض ومثل وغير ووسط وواسط، وذوا وذوو وذواتا وذوات وأولو، قال الله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وأمام وقدام وفوق وتحت وقبل وبعد، وقبالة ويمين وشمال ومنذ، وإلى وعن ورب وفي والباء الزائدة واللام الزائدة والكاف الزائدة، كقولك: بزيد ولزيد وكزيد. وحاشا وخلا في الاستثناء، وحتى إن كانت غاية، قال الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، تقول: عجبت من أبي محمد، وانصرفت إلى عليّ، ونزلت إلى أبي قاسمٍ، وقدم الناسُ حتى أبي عبد الله».

الزَّائِدَةُ، وَالكَافُ الزَّائِدَةُ، وَحَاشَا، وَعَدَا، وَخَلَا، وَ«حَتَّى» فِي الغَايَةِ)، تَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ، وَنَظَرْتُ إِلى عَمْرٍو، وَرَغِبْتُ فِي أَبِي مُحَمَّدٍ، وَانْصَرَفْتُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، وَنَزَلْتُ عَلَى أَبِي القَاسِمِ، وَرُبَّ غُلامٍ مَلَكْتَ، وَمَرَرْتُ بَأَبِي الحُسَينِ، والمَالُ لِأَخِينَا، ولأَنْتَ كَأَبِي طَالِبٍ، وَذَهَبَ القَوْمُ حَاشَا أَخِيكَ، وَانْصَرَفُوا خَلا أَبِيكَ، وَقَامَ النَّاسُ حَتَّى أَبِي عَبْدِ اللهِ.

بابُ (كَمْ)

وَهِيَ تَنْصِبُ فِي الاستِفْهَامِ، وَتَجُرُّ فِي الخَبَرِ[١]، تَقُولُ فِي الاستِفْهَامِ: كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ، وَكَمْ دِرْهَمًا فِي كِيْسِكَ، وَفِي الخَبَرِ: كَمْ [٢٧/ب] غُلامٍ مَلَكْتَ، وَكَمْ دَارٍ دَخَلْتَ.

بابُ الحِكَايَةِ

إِذَا قَالَ لَكَ[٢] قَائِلٌ: جَاءَنِي أَبُو مُحَمَّد، قُلْتَ: مَنْ أَبُو مُحَمَّدٍ؟، فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ، قُلْتَ: مَنْ أَبَا مُحَمَّدٍ؟، فَإِنْ قَالَ: نَظَرْتُ إِلى أَبِي مُحَمَّدٍ، قُلْتَ: مَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ؟ [٣]، تَحْكِي كَلامَهُ.

بابُ الخِطَابِ

إِذَا[٤] سَأَلْتَ رَجُلاً عَنْ رَجُلٍ، قَلْتَ: كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ، فَإِنْ سَأَلْتَهُ عَنْ رَجُلَينِ قُلْتَ: كَيفَ ذَانِكَ[٥] الرَّجُلانِ، وَمَرَرْتُ بِتِلْكَ المَرْأَتَينِ[٦]، وَجَاءَتْنِي تِلْكَ الجَارِيَتَانِ، وَكَلَّمْتَ ذَينكَ القَائِمَتَينِ، وَهَلْ لَقِيتُمَا تِلْكُم الجَارِيَتَنِ، وأَيْنَ [٢٨/أ] صَاحِبَاكُمَا يَا رَجُلانِ.

---

(١) سقط من هنا في (ب) إلى لفظ «الخبر» الآتي.

(٢) سقط من (ب): إِذَا قَالَ لَكَ.

(٣) سقط من (ب): عبارة: «فَإِنْ قَالَ: نَظَرْتُ إِلى أَبِي مُحَمَّدٍ، قُلْتَ: مَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ».

(٤) في (ب): إن.

(٥) في (ب): ذلكما، والمثبت موافق لما في «اللمع» ص١٥٦.

(٦) سقط في (ب) من هنا إلى آخر أمثلة هذا الباب.

بابُ التَّصْغِيرِ

تَقُولُ فِي (فَرْخٍ): فُرَيخٌ، وَفِي (دِرْهَمٍ): دُرَيْهِمٌ، وَفِي (بُسْتَانٍ): بُسَيْتِينٌ، وَفِي (حَمْرَاءَ): حُمَيْرَاءُ، وَفِي (عُثْمَانَ): عُثَيْمِنُ، وَفِي (سَكْرَانَ): سُكَيْرَانُ[1].

بابُ النَّسَبِ

تَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلى (زَيْدٍ): زَيْدِيٌّ، وَإِلى (عَمْرٍو): عَمْرِيٌّ، وَإِلى (طَلْحَةَ): طَلْحِيٌّ[2] - تَحْذِفُ الهَاءَ -[3]، وَإِلى (حَمْرَاءَ): حَمْرَاوِيٌّ، وَإِلى (صَفْرَاءَ): صَفْرَاوِيٌّ، وَإِلى (سَوْدَاءَ): سَوْدَاوِيٌّ، وَإِلى (كِسَاءٍ: كِسَائِيٌّ، وَإِلى (رِدَاءٍ): رِدَائِيٌّ[4]، وَإِلى (عَلِيٍّ): عَلَوِيٌّ، وَإِلى (هَاشِمٍ)[5]: هَاشِمِيٌّ، وَإِلى (عُقَيلٍ): عُقَيْلِيٌّ[6]، وَإِلى (نُمَيرٍ): نُمَيْرِيٌّ، وَإِلى (حَنِيفَةَ): حَنَفِيٌّ[7] [٢٨/ب].

بابُ النَّفْيِ

تَقُولُ: لَا مَالَ لِزَيدٍ، وَلَا فَرَسَ لِعَمْرٍو[8]. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا مَالٌ لِزِيدٍ وَلَا فَرَسٌ لِعَمْرٍو.

بابُ الإِغْرَاءِ

تَقُولُ: عَلَيْكَ زَيْدًا، وَدُونَكَ عَمْرًا.

---

(١) سقط من (ب) عبارة: «وَفِي (سَكْرَانَ): سُكَيْرَانُ».

(٢) في (أ): والأصح المثبت.

(٣) سقط من (ب): تحذف الهاء.

(٤) سقط من (ب) عبارة: «وَإِلى (رِدَاءٍ): رِدَائِيٌّ».

(٥) في (ب): هشام هشامي، والصواب المثبت.

(٦) سقط في (ب) من هنا إلى آخر أمثلة هذا الباب.

(٧) إذا نسبت إلى «أبي حنيفة» صاحب المذهب، فإذا أردت النسب إلى قبيلة «بني حنيفة»، قلت: حنيفي.

(٨) سقط في (ب) من هنا إلى آخر هذا الباب.

بابُ التَّحْذِيرِ

تَقُولُ: الأَسَدَ الأَسَدَ، بِمَعْنَى: احْذَرِ الأَسَدَ.

بَابُ (إِمَّا) وَ(أَمَّا)

إِذَا انْفَتَحَتْ أَلِفُهَا كَانَتْ للإِخْبَارِ، وَإِذَا انْكَسَرَتْ كَانَتْ لِلتَّخْيِيرِ.

بابُ العَدَدِ

المُذَكَّرُ مِنَ الثَّلاثَةِ إلى العَشرَةِ بِالهَاءِ، وَالمُؤَنَّثُ مِنَ الثَّلاثَةِ إِلى العَشَرَةِ بِغَيْرِ هَاءٍ [٢٩/أ]، تَقُولُ: عِنْدِي ثَلاثَةُ غِلْمَانٍ، وثَلاثُ جَوَارٍ(١)، [قال الله - تعالى -: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾](٢) [الحاقة: ٧].

[بابُ الأَسْمَاءِ التِي رَفْعُهَا بِالوَاوِ، وَنَصْبُهَا بِالأَلِفِ، وَجَرُّهَا بِاليَاءِ

وَهِي سِتَّةُ أَسْمَاءٍ مُعْتَلَّةٍ، مُضَافَةٍ إِلى غَيْرِ المُتَكَلِّمِ؛ وَهِي: (أَخُوكَ، وَأَبُوكَ، وَحَمُوكَ، [وَهَنُوكَ](٣)، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ)، تَقُولُ: هَذَا أَخُوكَ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ، وَمَرَرْتُ بِأَخِيكَ، فَإِعْرَابُهَا عَلَى هَذَا الوَجْهِ.

وَإِذَا أُفْرِدَتْ هَذْهِ أُعْرِبَتْ بِالحَرَكَاتِ، فَتَقُولُ: هَذَا أَخٌ، وَرَأَيْتُ أَخًا، وَمَرَرْتُ بِأَخٍ، وَكَذَلِكَ البَوَاقِي، وَاللهُ تَعَالَى(٤) أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ](٥).

---

(١) نص هذا الباب في (ب): «باب العدد: تقول في المذكر من ثلاثة إلى عشرة بالهاء، تقول: عندي ثلاثة غلمان، وفي المؤنث من ثلاثة إلى عشرة بغيرها، تقول: عندي ثلاث جوار»، والمثبت موافق لنص «اللمع» ص١١٤.

(٢) ما بين المعقوبين زيادة من (ب).

(٣) سقط هذا اللفظ من الناسخ، لأنه نص على كونها ستة ثم ذكر خمسة، ووضعتها في موضعها وفقا للمع ص٢٣.

(٤) في (ب): تعالى ﷻ، والمثبت أصح منعًا للتكرار.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

[كَلِمَةُ النَّاسِخِ]

تَمَّتِ[١] (**العُقُودُ فِي النَّحْوِ**)، وَالحَمْدُ للهِ حَمْدَ الشَّاكِرِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ[٢].

(١) أي رسالة.

(٢) ختام النسخة (ب): «تمت (عقود اللمع في النحو)، للمرحوم العلامة ابن جني، فحمدًا لله، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم. على يد أفقر الورى: محمد بن حسن الأسطواني في ٢٧ ربيع الآخر سنة (١٠٧٧هـ)».

الفصل الثاني

«العنقود في نظم العقود»

للإمام شعلة الموصلي

المبحث الأول

الإمام شعلة الموصلي: حياته وآثاره[1]

- **اسمه ونسبه:**

قال الذهبي: «الإمام المجود الذكي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حسين الموصلي الحنبلي المقرئ»[2]، الملقب بـ«شعلة»[3]، النحويّ اللغويّ[4].

❖❖❖

(١) **انظر ترجمته في:** سير أعلام النبلاء ٣٦٠/٢٣، وتاريخ الإسلام ٨٣٦/١٤، ومعرفة القراء الكبار ٦٧١/٢، والعبر في خبر من غبر ٥/ ٢٣٤، وتذكرة الحفاظ ١٤٣٨/٤، والإعلام بوفيات الأعلام ٤٤٦/٢، ودول الإسلام ١٧٤/٢، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١٧/٤، وتاريخ ابن الوردي ١٩٥/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء ٨٠/٢، والمقصد الأرشد لابن مفلح ٣٥٥/٢، والوافي بالوفيات ٨٦/٢، ٩٣/١٦، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص٥٥، ونزهة الألباب في الألقاب لابن حجر ٤٠١/١، وشذرات الذهب ٢٨١/٥، وصلة الخلف بموصول السلف ص٢٨١، والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ٢٧٠/٤، والدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ٣٩٥/١، ومرآة الجنان ١٤٧/٤، وديوان الإسلام للغزي ١٤٣/٣، وكشف الظنون ٦٤٧/١، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٦٣/٥، وهدية العارفين ١٢٦/٢، والأعلام ٣٢١/٥، ومعجم المؤلفين ٣١٥/٨، ومعجم مصنفات الحنابلة ١٨٠/٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٦٠/٢٣، وانظر: معرفة القراء الكبار ٦٧١/٢، وشذرات الذهب ٢٨١/٥.

(٣) انظر: تاريخ الإسلام ٨٣٦/١٤، والوافي بالوفيات ٨٧/٢، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١٧/٤، وغاية النهاية ٨١/٢.

(٤) انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص٥٥.

- **مولده ونشأته:**

لم تفصح كتب التراجم إلا عن شيء يسير عن مولده ونشأته، فقال ابن الجزري: «ولد سنة ثلاث وعشرين وستمائة، وقرأ القراءات صغيرًا على عليّ بن عبد العزيز الأربلي، ثم سمع منه شيخه المذكور تصانيفه»[١].

❖❖❖

- **عقيدته ومذهبه الفقهي:**

وكان الإمام «شعلة» سُنِّيّ العقيدة، حنبليّ المذهب، ولذا أدرجه علماء الحنابلة في طبقات علمائهم[٢]. وقد حث على التمذهب بالمذهب الحنبلي بقوله[٣]:

واقصدْ لمذهبِ أحمدَ بن محمد   أعني: ابنَ حنبلٍ الفَتَى الشَّيبانِي
فهو الإمامُ مقيمُ دينِ المصطفى   من بعدِ درسِ معالمِ الإيمانِ
كنْ حنبليًا ما حييت فإنني   أوصيكَ خيرَ وصيةِ الإخوانِ

❖❖❖

- **شيوخه وتلاميذه:**

لم أقف - فيما بين يدي من مصادر - على أحدٍ من شيوخه إلا على شيخه: أبي الحسن علي بن عبد العزيز الإربلي، المتوفى سنة (٦٨٨هـ)[٤]. كما أغفلت كتب التراجم النصَّ على ذكر أحد تلامذته، لكنها أشارت إلى أن الشيخ المِقَصَّاتِيّ[٥]

(١) غاية النهاية ٢/٨٠. وانظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٣٦٠، وتاريخ الإسلام ١٤/٨٣٦، والعبر في خبر من غبر ٥/ ٢٣٤، والوافي بالوفيات ٢/٨٧.

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب، والمقصد الأرشد لابن مفلح ٢/٣٥٥.

(٣) انظر: شذرات الذهب ٥/٢٨٢.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٣٦٠، وغاية النهاية ١/٥٥٠، وشذرات الذهب ٥/٢٨١. وانظر ترجمة (أبي الحسن الإربلي) في: معرفة القراء الكبار ٢/٦٧٩.

(٥) هو: أبو بكر بن عمر بن مشبع تقي الدين الجزري المقصاتي المقرىء، ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة، ونشأ بالموصل وبغداد، ثم سكن دمشق، وكان بصيرًا بالقراءات، وناب في الخطابة =

حضر بحوثه، فقال ابن الجزري: «أُخبرتُ عن الشيخ أبي بكر المِقصَّاتي الجزري أنه قال: سمعت بحثه في الموصل، فكان أُعجوبة»[١].

❖❖❖

● **شعره:**

مُنِحَ العلامة «شعله» موهبة الشعر، وليس أدل على ذلك من كثرة المنظومات في مؤلفاته، قال ابن رجب الحنبلي، وابن مفلح، وابن العماد: «ونظم الشعر الحسن»[٢].

وقال الذهبي: «وله نظم في غاية الاختصار ونهاية الجودة»[٣].

وقال ابن مفلح: «وشعره في غاية الجودة»[٤].

ومن شعره الذي أُثر عنه في كتب التراجم قصيدة نونية في أكثر من ثلاثين بيتًا، مطلعها[٥]:

دعْ عنكَ ذكرَ فُلانةٍ وفلانِ   واجنُبْ لما يُلْهِي عن الرَّحمنِ

❖❖❖

● **أخلاقه وثناء العلماء عليه:**

لمنزلة العلامة «شعلة» الرفيعة لهج العلماء بالثناء عليه، فأثنى عليه الإمام الذهبي بقوله: «كان شابا فاضلا، ومقرئًا محققًا، ذا ذكاء مفرط، وفهم ثاقب، ومعرفة تامة

=

بالجامع الأموي أكثر من عشرين سنة، مات وقد جاوز الثمانين في جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وسبعمائة.

انظر في ترجمته: معرفة القراء الكبار ٣٨٨/١، والدرر الكامنة ٥٤١/١، وشذرات الذهب ٣٢/٦.

(١) غاية النهاية ٨٠/٢.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١٧/٤، والمقصد الأرشد ٣٥٥/٢، وشذرات الذهب ٢٨١/٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٦٠/٢٣.

(٤) المقصد الأرشد ٣٥٥/٢.

(٥) انظرها في: ذيل طبقات الحنابلة ١٨/٤ - ١٩، والمنهج الأحمد ٢٧٠/٤، وشذرات الذهب ٢٨١/٥ - ٢٨٢.

بالعربية واللغة، قرأ القراءات.... كان شيخنا التقي المقصاتي يصف شمائله وفضائله ويثني عليه، وكان قد حضر بحوثه، وسمع أبا الحسن شيخه يقول: كان أبو عبد الله نائما إلى جانبي فاستيقظ فقال لي: رأيت الساعة رسول الله ﷺ فطلبت منه العلم فأطعمني تمرات، قال أبو الحسن: ومن ذلك الوقت فُتح عليه وتكلّم»[١].

وقال الذهبي فيه أيضا: «كان مَعَ ما آتاه الله مِن الحفْظ والذكاء وكثْرة العِلمِ صالحًا، متواضعًا، خيّرًا، متعففًا، جميل السيرة، بارعًا فِي العربية، بصيرًا بعلَل القراءات»[٢].

وقال كحالة أيضا: «مقرئ فقيه، مؤرخ، أديب، ناظم، نحويّ، لغويّ»[٣].

❖❖❖

- **مذهبه النحوي:**

المتتبع لنظم العلامة «شعلة» يدرك أنه تمذهب فيه بمذهب البصريين، وافقًا لصاحب المتن العلامة «ابن جني»، ومن ذلك أنه ذهب إلى أن «نعم وبئس» فعلان وفاقا للبصريين، وغير ذلك مما أظهرته إبان تعليقي على النظم.

❖❖❖

- **وفاته:**

أجمعت جلّ كتب التراجم أنه توفي - رحمه الله - في صفر بالموصل سنة ست وخمسين وستمائة، وله ثلاث وثلاثون سنة[٤].

ونقل ابن رجب بعد ذكره التاريخ المجمع عليه: «وقرأتُ عَلَى بَعْض شيوخنا ببغداد: أَنَّهُ توفى سنة خمسين. والله أعلم»[٥]، والأول أرجح.

❖❖❖

---

(١) معرفة القراء الكبار ٦٧١/٢.

(٢) تاريخ الإسلام ٨٣٦/١٤.

(٣) معجم المؤلفين ٣١٥/٨.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ٣٦٠/٢٣، ونزهة الألباب في الألقاب ٤٠١/١، وغاية النهاية ٨١/٢، والمقصد الأرشد ٣٥٥/٢، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص٥٥، وشذرات الذهب ٢٨٢/٥. ومظان ترجمته السالف ذكرها.

(٥) ذيل طبقات الحنابلة ١٩/٤. وانظر: المنهج الأحمد ٢٧١/٤، والدر المنضد ٣٩٦/١.

- **آثاره:**

بزغ الإمام شعله في العلم، فألَّف في فنون شتى منه، قال الصفدي: «صنف في القراءات والفقه والتاريخ»[١].

وقال ابن مفلح: «وصنّف تصانيفَ كثيرة »[٢].

وقال ابن رجب الحنبلي: «لَهُ تصانيفُ كثيرة، أكثرها فِي القراءات»[٣].

ومن أهم تصانيفه:

١- شرح الشاطبية[٤]، المسمى: «كنز المعاني شرح حرز الأماني»[٥]، ونعته ابن مفلح بقوله: «وشرح الشاطبية شرحا مفيدا»[٦]. وقد طبع في دار الكتب العلمية ببيروت بتحقيق: زكريا عميرات، ط١ - ٢٠٠١م، وقد أثبت الزميل الفاضل د. محمد توفيق حديد أن هذا الشرح المطبوع منسوب خطأً لشعلة، وقد وقف على الشرح الحقيقي له وحققه، ويعدّه الآن للطبع.

٢- شرح العنقود. قال حاجي خليفة: «العنقود في نظم العقود في العربية، أي: في النحو، نظم الشيخ: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن الحسين الموصلي الخليلي... **ثم شرحه**، أوله: الحمد لله الذي أفضل وأنعم الخ، وأول النظم....»[٧].

٣- شرح القصيدة الرائية لِابْنِ مُزَاحم فِي الإنشاء[٨].

٤- العنقود في نظم العقود - سأفرده بحديث مستقل -.

---

(١) الوافي بالوفيات ٢/٨٧.

(٢) المقصد الأرشد ٢/٣٥٥.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٤/١٧. وانظر: الدر المنضد ١/٣٩٥.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٣٦٠، وشذرات الذهب ٥/٢٨١، وصلة الخلف بموصول السلف ص٢٨١.

(٥) غاية النهاية ٢/٨٠ - ٨١.

(٦) المقصد الأرشد ٢/٣٥٦.

(٧) كشف الظنون ٢/١١٧٤.

(٨) انظر: هدية العارفين ٢/١٢٦.

٥- فضائل الأئمة الأربعة، المسمى: «غاية الاختصار في مناقب الأربعة أئمة الأمصار»[١].

٦- الناسخ والمنسوخ[٢]. قال ابن رجب الحنبلي: «وكلامه فِيهِ يدل عَلَى تحقيقه وعلمه»[٣]. وطبع بعنوان: «صفوة الراسخ في علم المنسوخ والناسخ» بتحقيق د. محمد إبراهيم عبد الرحمن فارس، في: دار الثقافة الدينية، ١٩٩٥م.

٧- نظم اختلاف عدد الآي برموز الجمل[٤]. وله نسخة خطية بعنوان: «ذات الرشد في الخلاف بين أهل العدد» في مكتبة «تشستربتي» بأيرلندا تحت رقم (٣٩٦١)»[٥].

٨- نظم «العبادات» من «الخِرَقِيّ»[٦].

٩- نظم كتاب «الشمعة في القراءات السبعة»[٧]. قال ابن الجزري في التعريف بها: « قصيدة رائية جمع فيها القراءات، وهي في نحو نصف الشاطبية»[٨].

١٠- نظم منثور الكلام، في ذكر الخلفاء الكرام[٩]، قال حاجي خليفة: «ورقات من: أبي بكر إلى: خلافة الظاهر بأمر الله: أحمد»[١٠].

١١- يتيمة الدرر في النزول وآيات السور، طبع بتحقيق د. محمد بن صالح البراك، ضمن مجلة الجامعة الإسلامية - العدد (١٣٤)......وغيرها.

---

(١) انظر: هدية العارفين ١٢٦/٢، وذيل طبقات الحنابلة ١٨/٤، والدر المنضد ٣٩٥/١، وشذرات الذهب ٢٨١/٥، ومعجم المؤلفين ٣١٥/٨.

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار ٦٧٢/٢، وشذرات الذهب ٢٨١/٥، ومعجم المؤلفين ٣١٥/٨.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ١٨/٤.

(٤) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ١٧/٤ - ١٨، والدر المنضد ٣٩٥/١، ومعجم المؤلفين ٣١٥/٨.

(٥) انظر: فهرس المخطوطات العربية في مكتبة (تشستربتي) ٥٥٥/١.

(٦) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ١٨/٤، والمنهج الأحمد ٢٧١/٤، والدر المنضد ٣٩٥/١.

(٧) انظر: معرفة القراء الكبار ٦٧١/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٦٠/٢٣، ومعرفة القراء الكبار ٦٧١/٢، والوافي بالوفيات ٨٧/٢، وشذرات الذهب ٢٨١/٥، وصلة الخلف بموصول السلف ص٢٨١.

(٨) غاية النهاية ٨١/٢.

(٩) كشف الظنون ١٩٦٤/٢.

(١٠) السابق ذاته.

- **كتب نُسبت إليه خطأ:**

١. الفتح لمغلق حزب الفتح، نسبه إليه الزركلي سهوًا[١]، وهو ثابت في النسبة لابن الموقع، قال حاجي خليفة: «حزب الفتح، مانح النجح للشيخ، أبي العباس: أحمد بن يوسف الحريثي، المدني، الزبيدي. وفي فتحه تأليف للشيخ، كمال الدين: محمد بن أبي الوفا بن الموقع، سماه: (الفتح لمغلق حزب الفتح)..»[٢].

٢. التلويح بمعاني أسماء الله الحسنى الواردة في الصحيح، نسبه إليه الزركلي سهوًا[٣]، وهو صريح النسبة لابن الموقع في «كشف الظنون»[٤].

هذا ما أفصحتْ عنه كتب هذا الشأن في كل ما يتعلق بحياة العلامة «شعلة الموصلي» وآثاره، فلينتقل الحديث بعد ذلك إلى كتابه: «العنقود».

❖❖❖

(١) الأعلام ٣٢١/٥.

(٢) كشف الظنون ٦٤٤/١.

(٣) الأعلام ٣٢١/٥.

(٤) ٤٨٢/١.

المبحث الثاني

التعريف بكتاب «العنقود في نظم العقود»

مدار الحديث في هذا المبحث حول النقاط التالية:

- **مضمون الكتاب وأهميته:**

الكتاب عبارة عن قصيدة لامية رائقة في ثمانية وتسعين بيتًا، نسجها المؤلف على بحر (الكامل)، وقد نظم المؤلف كتاب «العقود في النحو»، كما مرَّ في صدر البحث.

ولأهمية هذا الكتاب فقد تعلَّق به العلماء شرحًا ونظمًا:

فممن شرحه: - العلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي، المتوفى سنة (١٠٠٤هـ)[١].

وممن نظمه: العلامة «شعلة الموصلي»، ولأهمية هذا النظم فقد وُجد له أكثر من شرح، ومن هذه الشروح:

- شرح العلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد بن علي السُّندوبي المصري الشافعي المتوفي سنة (١٠٩٧هـ)[٢]، وله أكثر من نسخة خطية، وأشك في نسبته إليه.

- ويوجد له أيضا شرح غير منسوب بعنوان: «فتح المعبود بشرح العنقود في نظم العقود»، ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم (١١٧٧ - نحو)، ميكروفيلم (١٦٧٣٨) في (٣٥) لوحة[٣]....وغير ذلك.

وقد استوعب «شعلة» في نظمه متن «العقود»، ويمكن إجمال منهجه فيه فيما يأتي:

١- زيادة بعض الأحكام النحوية داخل الأبواب على متن (العقود) في نظمه، ومن أمثلة ذلك: زيادة جمع المؤنث السالم في البيت (١٧)، وكذكره حروف النداء

---

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣/٣٤٤، وهدية العارفين ٢/٢٦١، ومعجم المؤلفين ٨/٢٥٦.

(٢) انظر: هدية العارفين ١/١٦٤، وإيضاح المكنون ٤/١٢٧.

(٣) فهرس دار الكتب المصرية ٢/١٤٥.

في البيت (٤٣)، وحروف الشرط في الأبيات (٥٣-٥٥)، وزيادة الأمثلة الخمسة في البيت (٦٠)، وغير ذلك، وأرجح أنه استقى هذه الزيادة من كتاب «اللمع».

٢- أنه زاد بعض الأبواب في نظمه على أبواب «العقود»، ومنها: باب المفعول له، وباب المفعول معه.

٣- أنه ضمَّ الأبواب المتقاربة إلى بعضها في نظمه، بينما هي مستقلة ومفردة في «العقود»؛ كباب: الفاعل وما لم يسم فاعله، وباب الحال والتمييز، وباب التوابع، وغيرها.

٤- أنَّ بعض أبواب «العقود» قد خلا منها النظم، ومنها: باب الندبة، وباب النكرة والمعرفة.

ولكن يؤخذ عليه بعض الأمور التي لا تُقَلِّلُ من قيمة نظمه، ومنها:

١- قوافي بعض الأبيات متفقة ومتقاربة.

٢- في بعض عباراته تساهل؛ حيث قال في البيت الأول من باب «ما لا ينصرف»: «وَبِتَسْعَةٍ لِلاسْمِ فَامْنَعْ صَرْفَهُ»، والمقصود: إذا وجد اثنان من تسعة في اسم مُنِع صرفه...وغيرها.

٣- بعض أعجاز الأبيات وردت حشوا، فلم تضف معنى جديدًا، ولا فائدة تحتها إلا تتمة البيت.

❖❖❖

- **نسبة الكتاب إلى مؤلفه:**

مما لا شك فيه أن هذا الكتاب ثابت النسبة لمؤلفه، وقرائن ذلك تتجلى فيما يأتي:

١- التصريح بعنوان الكتاب واسم مؤلفه على النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق.

٢- نسبته إليه في كتب التراجم:

- قال ابن رجب الحنبلي: «ونظم (عقود ابْن جني) فِي العربية، سماه: (العنقود)»[١]. ونقله بنصه العليمي[٢].
- وقال ابن الجزري: «وله (العنقود في النحو) تلك المقدمة اللامية المشهورة»[٣].
- وقال البغدادي: «من تآليفه: العنقود في نظم العقود في النحو»[٤].
- وقال الزركلي: «العنقود - خ - قصيدة في النحو»[٥].
- وقال كحالة: «نظمَ (عقود ابن جني في العربية)، وسمَّاه: العنقود»[٦].

٣- نسبته إليه في صدر كتب من شرحه، فقال السُّندوبيّ في صدر شرحه[٧]: «فقد سألني بعض الأصدقاء - أمده الله بالمعونة والبقاء - أن أشرح القصيدة الموسومة بـ(العنقود في نظم العقود) التي نظمها الشيخ الإمام العالم: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن المرحوم عبد الله الموصلي الحنبلي....».

٤- نسبته إليه في فهارس دور المخطوطات، كفهرس دار الكتب المصرية[٨]، وفهرس المكتبة الأزهرية[٩]، وغيرها....فكل هذه القرائن تحققُ صحة نسب «العنقود» لمؤلفه.

❖❖❖

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١٧/٤.

(٢) انظر: المنهج الأحمد ٢٧١/٤، والدر المنضد ٣٩٥/١.

(٣) غاية النهاية ٨١/٢.

(٤) هدية العارفين ١٤٩/٢، وأخطأ في ذكر تاريخ وفاته. ونُسب إليه أيضا بهذا الخطأ في: كشف الظنون ١١٧٤/٤.

(٥) الأعلام ٣٣٢/٥.

(٦) معجم المؤلفين ٣١٥/٨.

(٧) شرح العنقود مخطوط جامعة الملك سعود (٦٧٣٦).

(٨) ١٤١/٢.

(٩) ٢٧٦/٤.

- **النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق:**

لأهمية هذا النظم فقد كثرت نسخه الخطية وتفرقت أيادي سبأ في مكتبات العالم، وقد انتخبت منها خمس نسخ في عملي، ووصفها كالتالي:

▪ **النسخة الأولى:** نسخة المكتبة الأزهرية رقم (١١٨٤ مجاميع) ٧٣٢٧ أباظة، وهي ضمن مجموع تستقل منه من اللوحة (٦٠) إلى اللوحة (٦٧)، وهي الرسالة رقم (٧) منه، وقد أوقفها ورثة سليمان أباظة على الجامع الأزهر سنة ١٣١٦هـ، وعليها تملكات: محمد عيد الطوافي.وهي نسخة نفيسة كتبت بخط النسخ، وعلى حواشيها بعض التصويبات، كُتبت في جُمَادَى الأُوْلَى سَنَة (٨٩٩هـ)، وقد اعتمدتها أصلا؛ لقدمها، وقلة أخطائها، **ورمزت له لها بالرمز (أ).**

▪ **النسخة الثانية:** نسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٩٩) مجاميع - ميكروفيلم رقم (٥٩٨٤٥)، تستقل في المجموع من اللوحة (٣ - ٦)، وهي نسخة نفيسة كتبت بخط فارسي جميل، وبها تصويبات بحواشيها، نسخت سنة (١٠٣٢هـ)، **وقد رمزت لها بالرمز (ب).**

▪ **النسخة الثالثة:** نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٨٩نحو) - ميكروفيلم (١٤٠٤٢)، وتقع في (٦) لوحات، وهي نسخة نفيسة كتبت بخط العلامة أحمد بن علي السندوبي - شارحها - سنة (١٠٧١هـ)، **وقد رمزت لها بالرمز (ج).**

▪ **النسخة الرابعة:** نسخة مكتبة مكة المكرمة، رقم (٥٠ - مجاميع)، والعنقود الرسالة رقم (١٣) فيه، تستقل فيه من اللوحة (١٠٧ - ١١٠) كتبت بخط النسخ عَلَى يَدِ: مُحَمَّد بَياض الدِّين بن محمد، **وقد رمزت لها بالرمز (د).**

▪ **النسخة الخامسة:** نسخة المكتبة الأزهرية رقم (٢٣٧٥ نحو) ٢٨٧٠٣ السقا، أوقفها محمد عبد العظيم وأخوه محمد إمام السقا على طلبة العلم بالجامع الأزهر، سنة (١٣٣٧هـ)، وهي ضمن مجموع، هي الرسالة الأولى فيه، وتستقل من اللوحة (١ - ٧)، كتبت بخط النسخ سنة (١١٣٨هـ) كما جاء في ختام المجموع، وهو بخط ناسخ واحد، **وقد رمزت لها بالرمز (هـ).**

هذا بالإضافة إلى نسخ شروح هذه المنظومة التي ذُكر النظم فيها، كشرح العلامة (السُّندوبي) وغيره، وَفْق ما مرَّ.

❖❖❖

- **منهج التحقيق:**

اتبعت في تحقيق هذا الأثر المنهج الأمثل المتعارف عليه لدى المحققين الأثبات، والذي يُسلم إلى إخراج المخطوط في الصورة المثلى التي يرتضيها مؤلفه، وهذا المنهج يتجلى فيما يأتي:

١. قُمْتُ بنسخ النصَّ نسخًا صحيحًا.

٢. قابلتُ بين نسخه الخطية، مثبتا في المتن الأصوب.

٣. قانت بين النص في منظوماته، وبين النظم في شروحه، ونتج عن هذه المقارنة بعض التصويبات للنص، بالإضافة لبعض الزيادات المفيدة التي خلت منها نسخ النظم؛ كزيادة بعض الأبواب، وقد أشرتُ لذلك في الحاشية.

٤. حَرَّرْتُ النصَّ وفق القواعد الإملائية الحديثة، دون التَّقيد بما كُتب به المخطوط.

٥. قدَّمتُ النص بمقدمةٍ وافية عن المؤلف وكتابه.

٦. فَسَّرْتُ الألفاظ الغريب الواردة في المتن من كتب المعاجم المختصَّة بذلك.

٧. ضَبَطْتُ النَّصَّ بكاملِهِ؛ ليسهل على القارئ مُطالعتهُ.

٨. علَّقتُ على النص تعليقًا موجزًا، يكشف مراد الناظم فيه، مستعينًا في ذلك ببعض شروح هذه المنظومة.

٩. أصَّلتُ لما ورد في النظم من أحكام ومسائل نحوية من الكتب النحوية المختصة بذلك.

١٠. ربطتُ الكتاب بأصل أصله، وهو كتاب «اللمع» لابن جني.

١١. رقّمتُ أبيات النظم ترقيمًا متواصلًا.

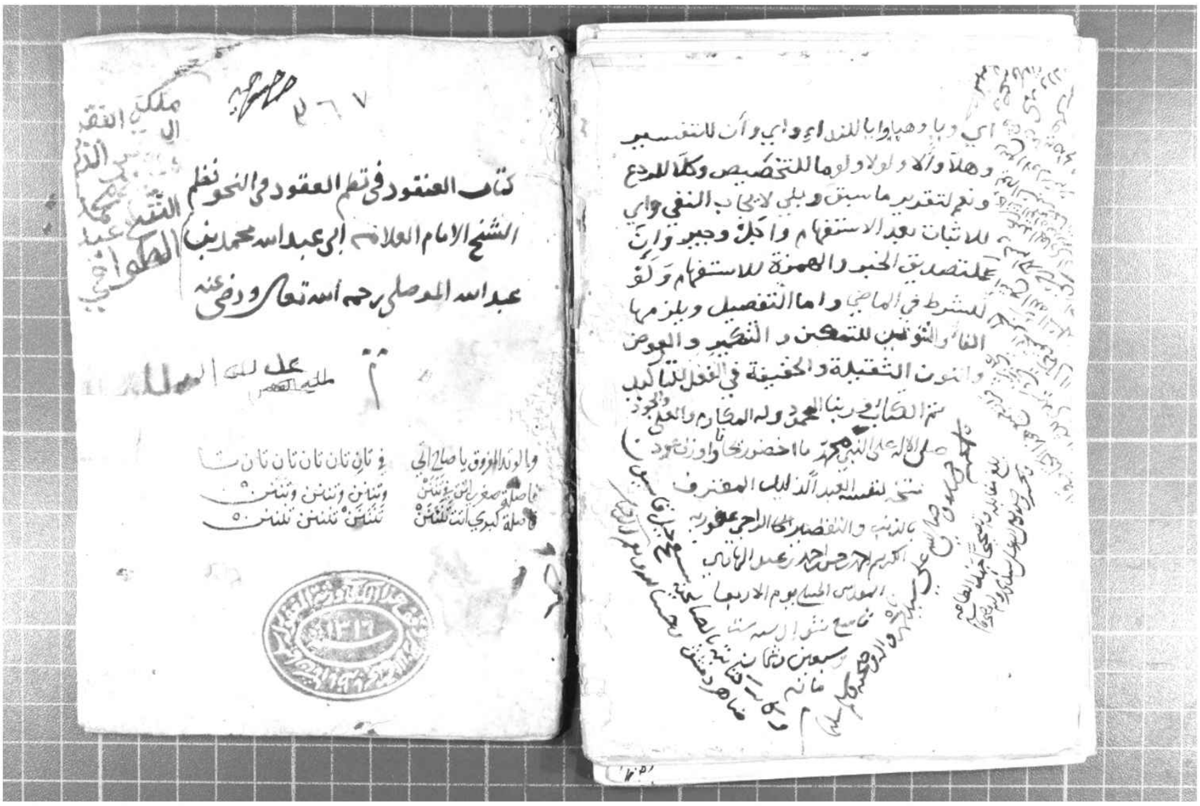
١٢. وضعتُ الحاصرتين - ([ ]) - المجردتين من رقم الحاشية؛ للدلالة على أن ما بينهما زيادة من المحقِّق.

١٣. أَتْبَعْتُ النص المحقق بثبت لأهم المصادر والمراجع.

❖❖❖

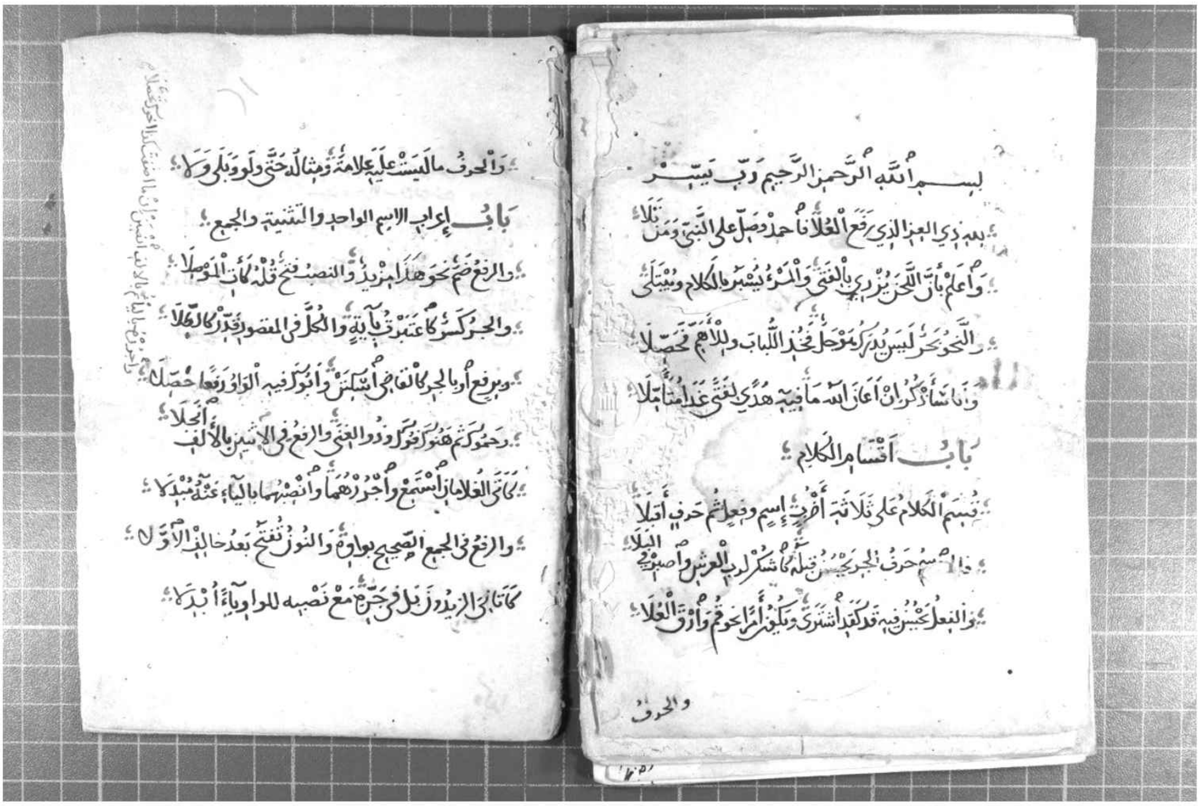
وفيما يلي:

نماذج من النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق



كتاب العنقود في نظم العقود في النحو نظم
الشيخ الامام العلامة ابي عبد الله محمد بن
عبد الله الموصلي رحمه الله تعالى ورضي عنه

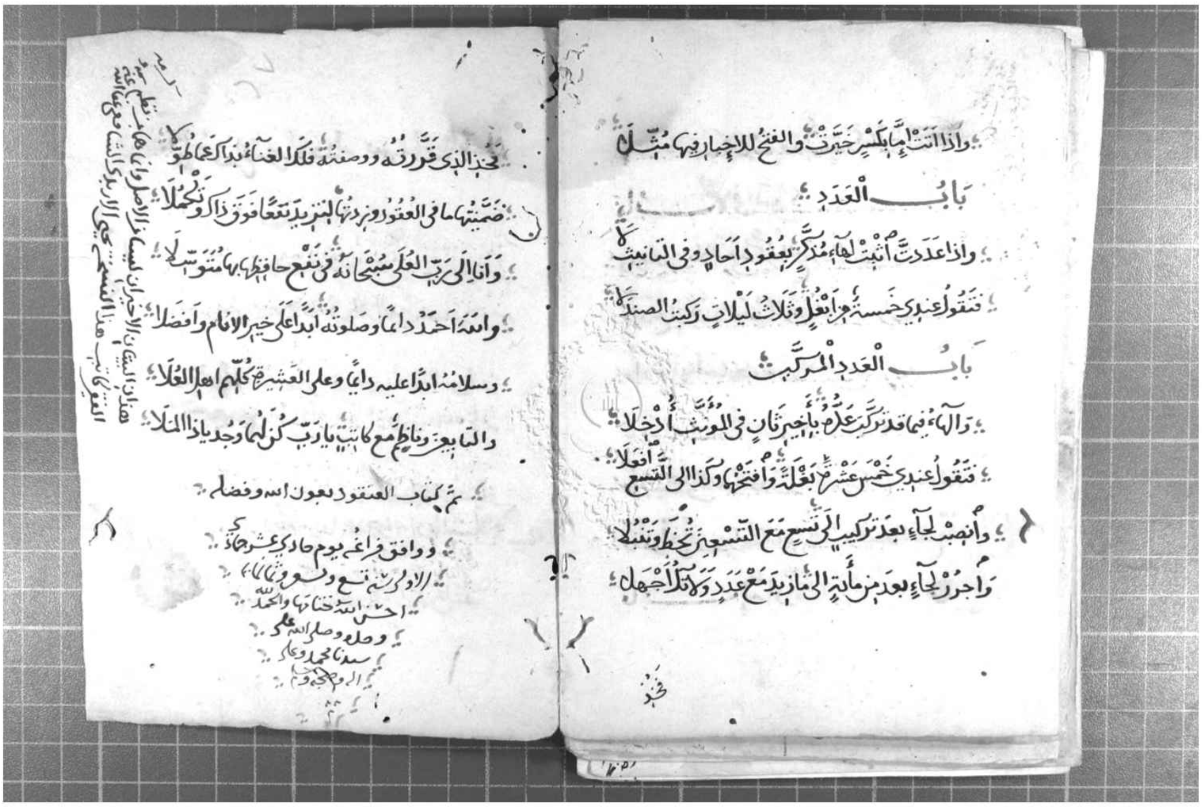
صفحة العنوان من النسخة (أ)



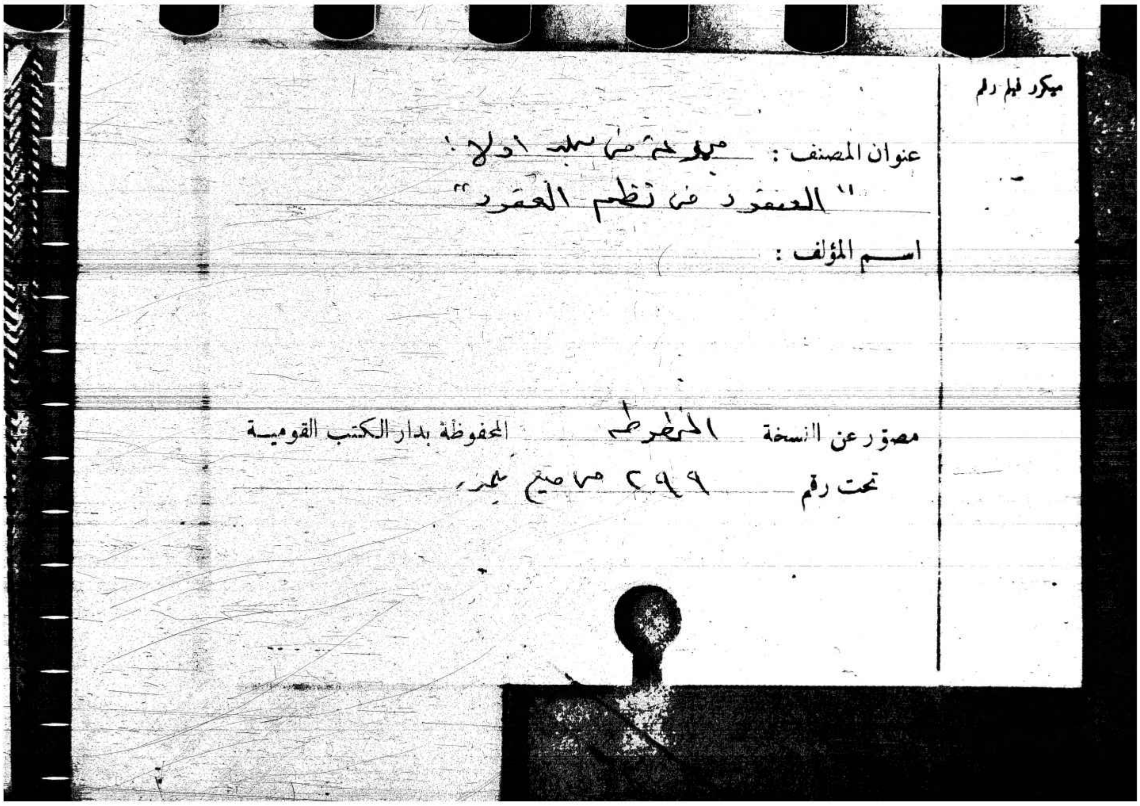
بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
بعد ذي العز الذي رفع العلا فاحمد وصل على النبي ومن تلا
واعلم بأن اللحن يزري بالفتى والمرء يسبر بالكلام ويبتلى
النحو بحر ليس يدرك موجه فخذ اللباب وللأهم تحصلا
وأنا سأذكر إن أعان الله ما فيه هدى لفتى غدا متأملا
باب أقسام الكلام
قسم الكلام على ثلاثة أفرق إسم وفعل ثم حرف أقبلا
فالاسم حرف الجر يحسن قبله كاشكر لرب العرش واصبر في البلا
والفعل يحسن فيه قد كقد اشترى ويكون أمرا نحو قم وارق العلا
والحروف

والحرف ما ليست عليه علامة ومثاله حتى ولو وبلى ولا
باب إعراب الاسم الواحد والتثنية والجمع
والرفع ضم نحو هذا ابن زيد والنصب فتح قوله كان الموصلا
والجر كسر كاعتبرت بآية والكل في المقصور قدر كالعلا
ويرفع أو بالجر كالقاضي اسكنن وأبوك فيه الواو رفعا حصلا
وحموك ثم هنوك فوك وذو الغنى والرفع في الاثنين بالألف انجلا
كأتى الغلامان استمع واجررهما وانصبهما بالياء عنه مبدلا
والرفع في الجمع الصحيح بواوه والنون تفتح بعد حال الأول
كما تأتي الزيدون زيلا في جره مع نصبه للواو ياء أبدلا

اللوحة الأولى من النسخة (أ)



الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)



ميكرو فيلم رقم

عنوان المصنف : مجموعة في سبك أولا :

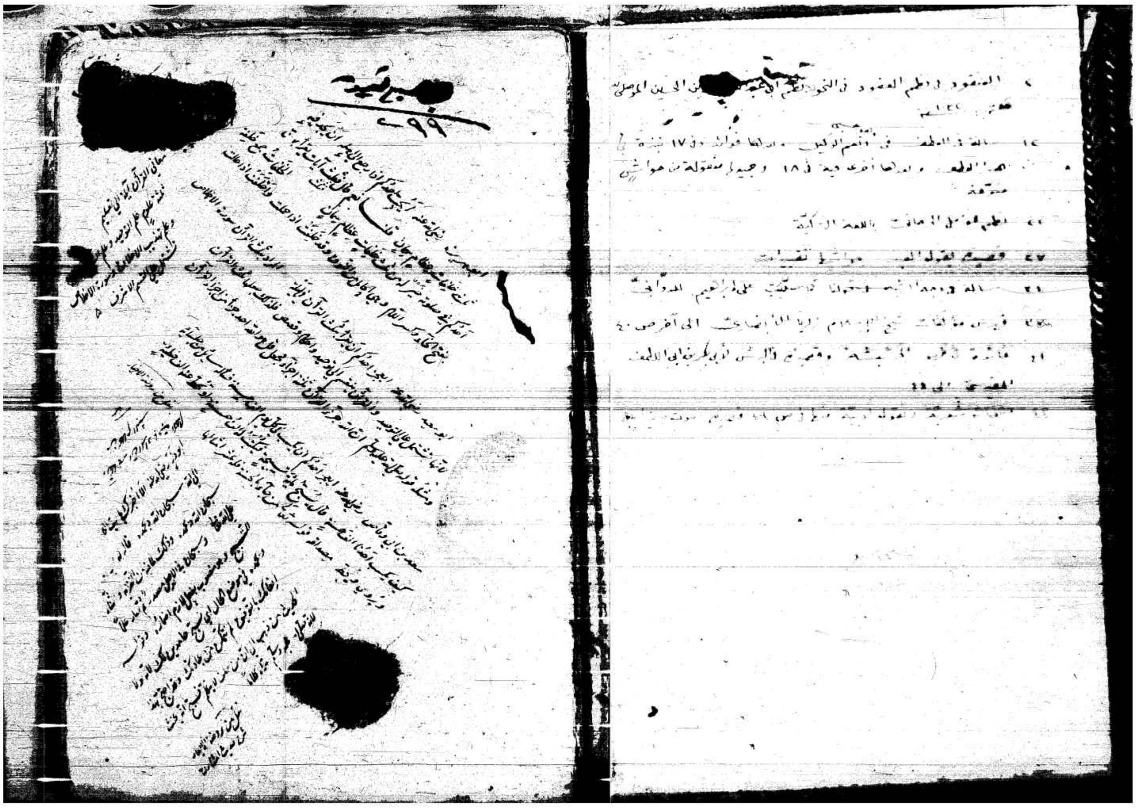
" العنقود في نظم العقود "

اسم المؤلف :

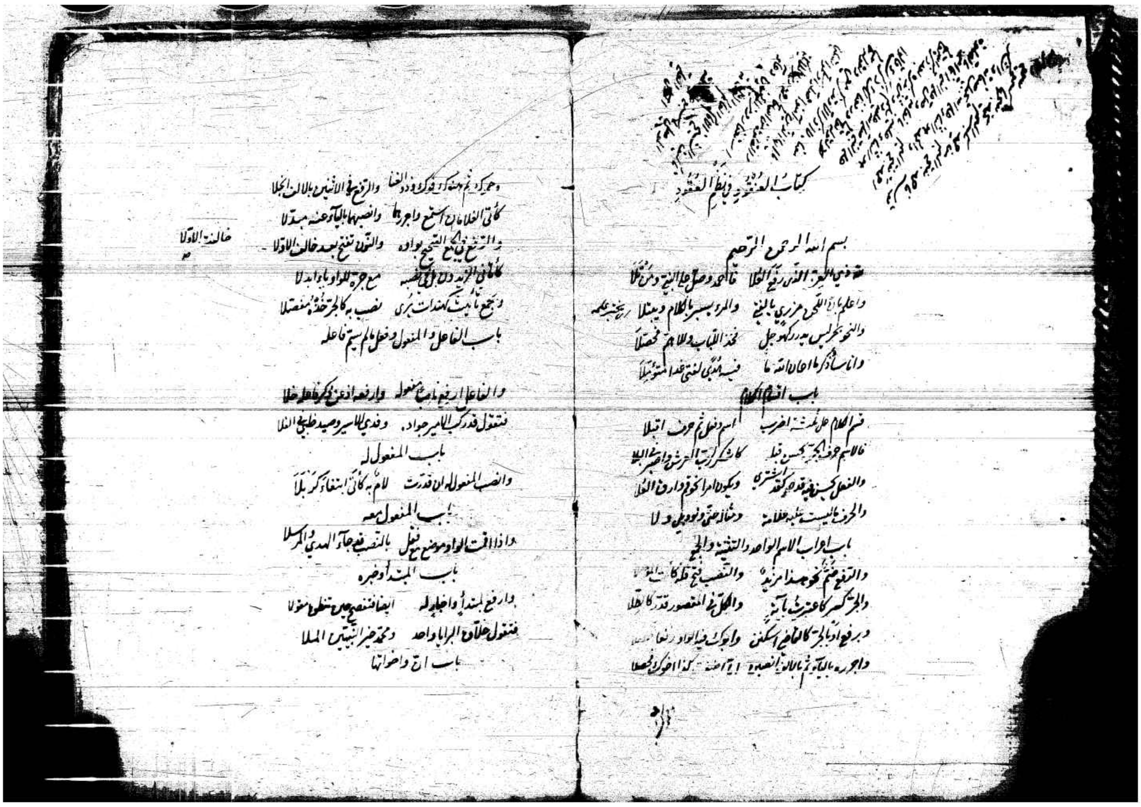
مصور عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية

تحت رقم ٢٩٩ مجاميع تيمور

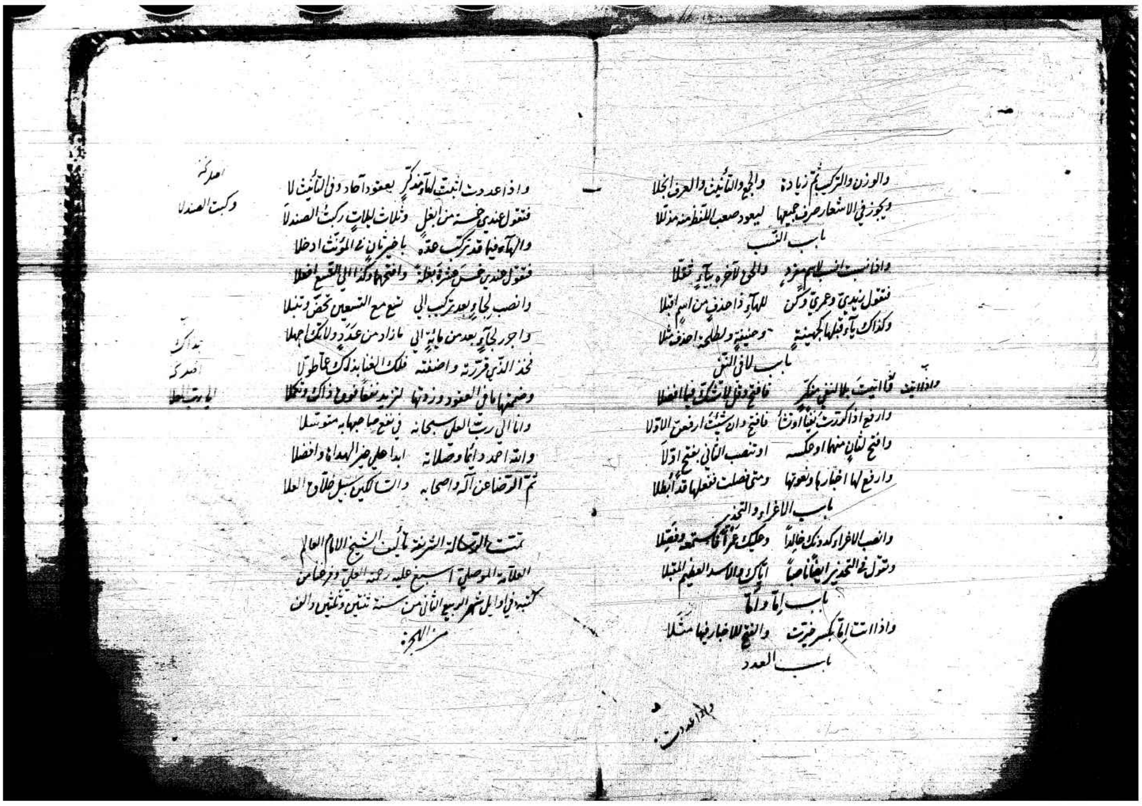
بطاقة دار الكتب المصرية من النسخة (ب)



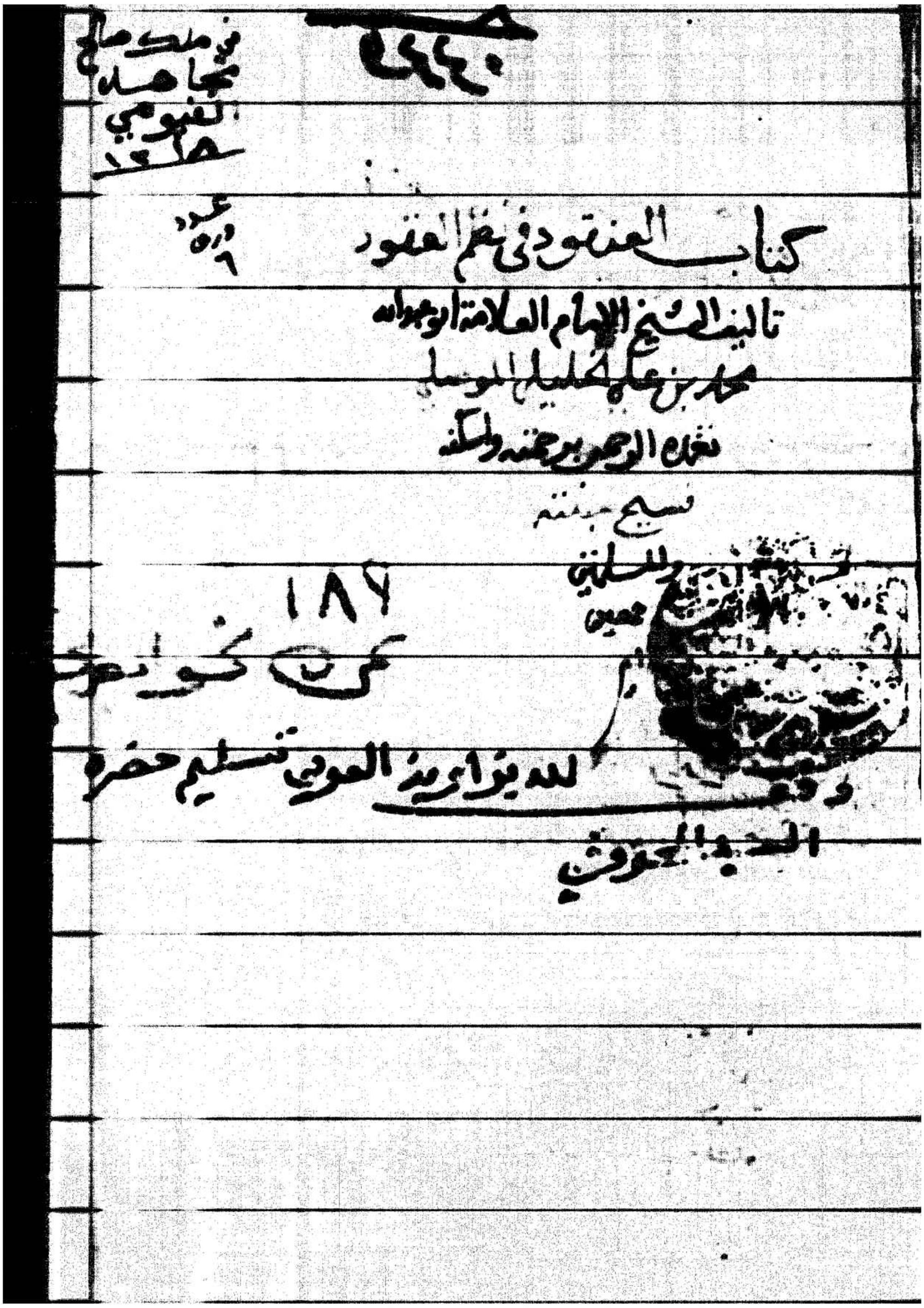
صفحة عنوان المجموع من النسخة (ب)



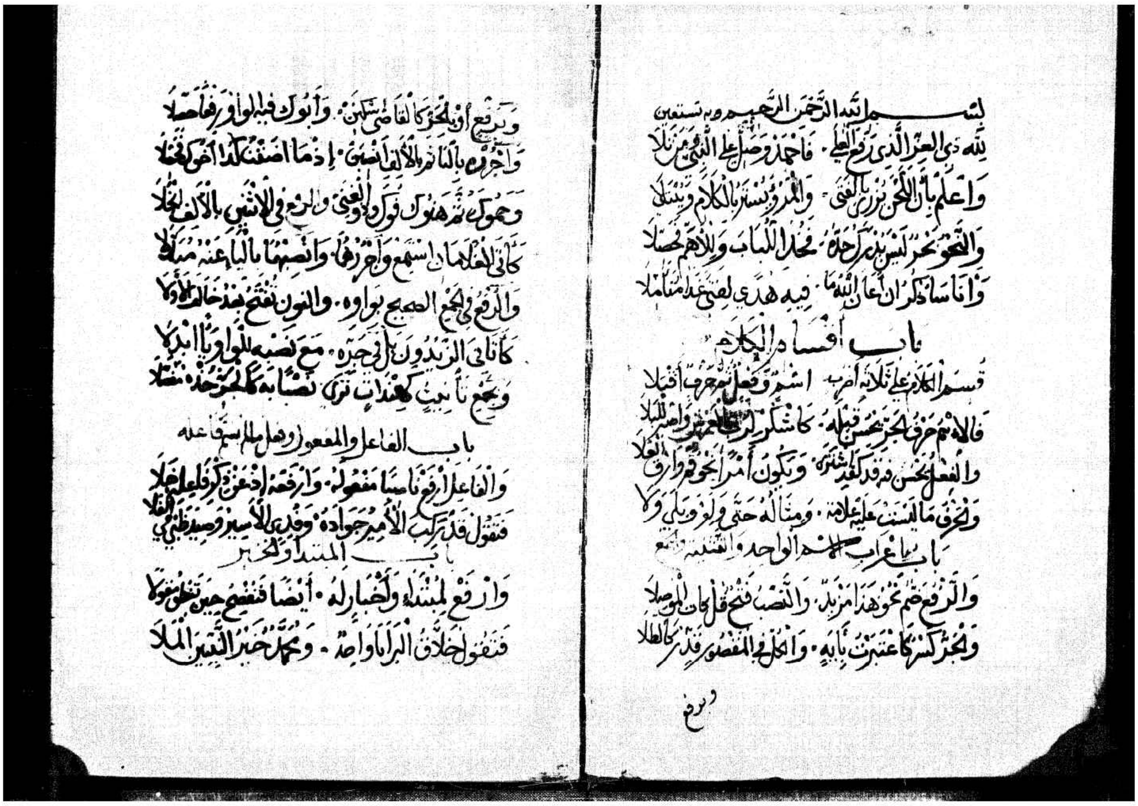
الصفحة الأولى من النسخة (ب)



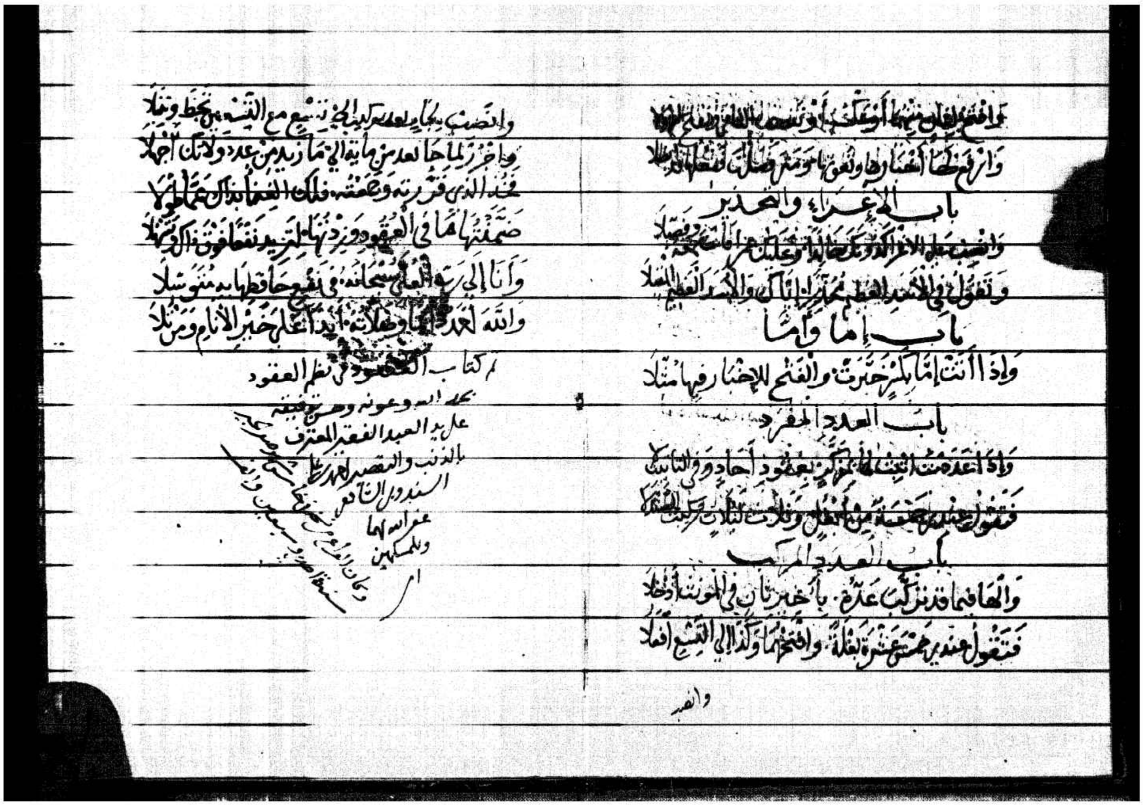
الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)



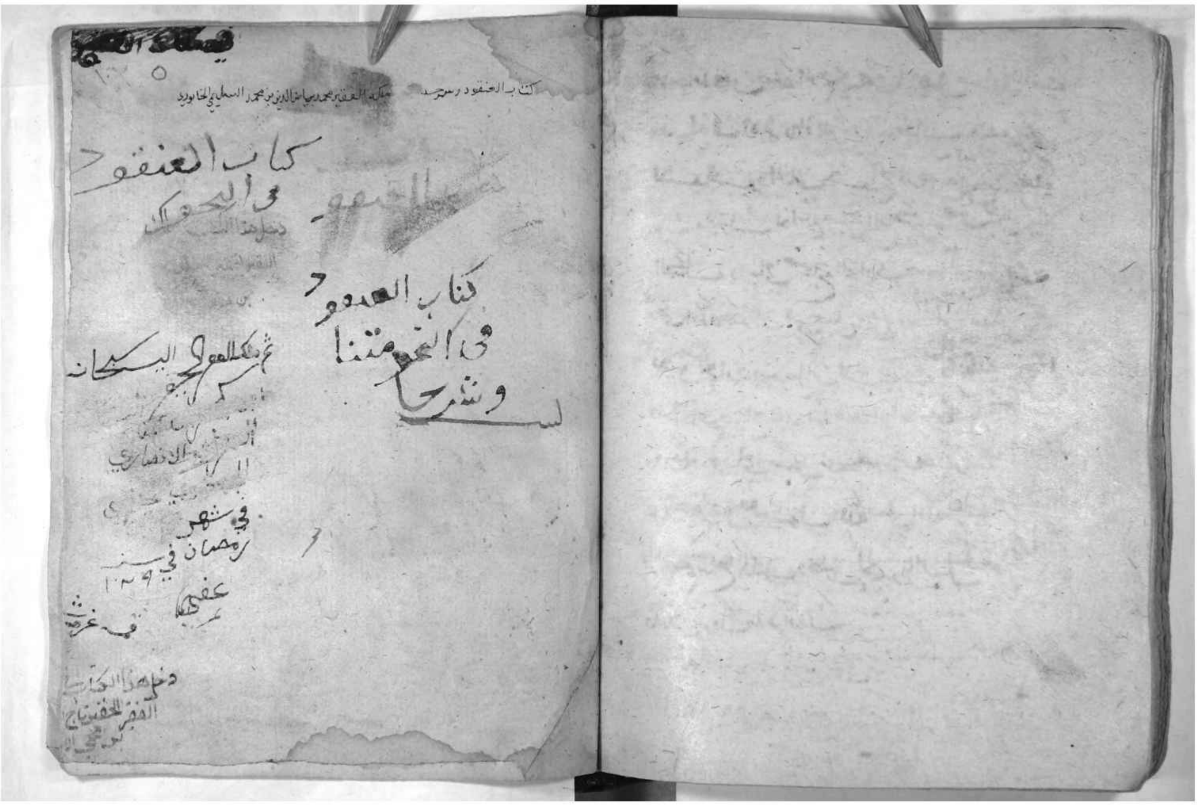
صفحة العنوان من النسخة (ج)



الصفحة الأولى من النسخة (ج)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)



صفحة العنوان من النسخة (د)



الصفحة الأولى من النسخة (د)



الصفحة الأخيرة من النسخة (د)



صفحة العنوان من النسخة (هـ)



بسم الله الرحمن الرحيم

لله ذي العز الذي رفع العلا ... فاحمد وصلى على النبي المرسلا

واعلم بأن النحو يزري بالفتى ... والمرء يبصر بالكلام ويبتلا

والنحو نحو ليس يدرك موجلا ... فخذ اللباب ولاهم فحصلا

وانا ساذكر ما اعان الله ما ... فيه هدى لفتى غدا متاملا

باب اقسام الكلام

قسم الكلام على ثلاثة اضرب ... اسم وفعل ثم حرف اكملا

فالاسم حرف الجر يحسن قبله ... كاشكر لرب العرش واصبر في البلا

باب قسمة الافعال

والفعل فيه قد كقد اشترى ... ويكون امر اخو قم وارق العلا

والحرف ما ليست عليه علامة ... ومثاله حتى ولو وبلا ولا

باب

٢

باب اعراب الاسم الواحد والتثنية والجمع

والرفع ضم نحو هذا مرتد ... والنصب فتح قد كأن المومنه

والجر كسر كاعتبرت بآية ... والكل في المقصور قدر كالطلا

وحموك ثم هنوك فوك وذو الغنى ... والرفع في الاثنين بالالف انجلا

كاتى الغلامان استمع واجرهما ... وانصبهما بالياء عنه مبدلا

والرفع في الجمع الصحيح بواوه ... والنون يفتح بعد خالفوا الاولا

كاتاني الزيدون بل في جره ... مع نصبه للواو يا ابدلا

والجمع تانيث كهندات بركا ... نصبا به كالجر عنه محصلا

باب الفاعل والمفعول وفعل ما لم يسم فاعله

والفاعل ارفع ناصبا مفعوله ... وارفعه ان عن ذكر فاعله خلا

فتقول قد ركب الامير جواده ... وفدي الاسير وصيد ظبي في الفلا

الصفحة الأولى من النسخة (هـ)


وإذا أتت إما بكسر خبرت ، والفتح للأخبار فيها مثلا

باب العدد

وإذا عددت أنث لها ، مذكر بعقود آحاد وفي التأنيث لا

فتقول عندي خمسة من أبغل وثلاث ليلات ركبت القندلا

باب العدد المركب

وألها فيما قد تركب عشرة باخيرتا في المؤنث أدخلا

فتقول عندي خمس عشرة بغلة وافتحهما وكذا إلى التسع افعلا

وانصب لحاء بعد تركيب إلى تسع مع التسعين نحظ ومقبلا

واجرر لحاء بعد مئة مائة إلى ما زيد من عدد فلا تك أجهلا

نحن الذي قربته ووصفته فلك الهنا بذاك عما طولا

ضمنتها ما في العقود وزدتها لتزيد نفعا فوق ذاك وتكملا

وانا

٧

وانا إلى رب العلا سبحانه في نفع حافظها به متوسلا

والله أحمد دائما وصلاته أبدا على خير الأنام وأفضلا

صلى عليك الله يا علم الهدى ما لاح نجم في الظلام واشعلا

وهذا مختصر الآجرومية للشيخ الفاضل

العالم العلامة المحقق المدقق

الشيخ عبد الله

الشراوي

غفر الله لنا

ولهم

قال

أيا طالب الإعراب دونك جملة وما أحرفا اللغة لكن شري

تعلمك الإعراب وهي قريبة منظمة يسرتها بما تيسر

ثلاثون بيتا ثم عشر تمامها تعلم يوما ما تعلم في شهر

حروف الجر

الصفحة الأخيرة من النسخة (هـ)

القسم الثاني

النص المحقّق

لكتاب: «العنقود في نظم العقود»

[٦٠/ب] كتابُ «العنقود في نظم العقود في النحو»

نظم الشيخ الإمام العلامة: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الموصليّ - رحمه الله تعالى ورضي عنه -(١).

---

(١) ثبت العنوان في النسخة (ب) هكذا: «كتاب: العنقود في نظم العقود» دون ذكر اسم المؤلف.

وفي النسخة (ج) هكذا: «كتاب (العنقود في نظم العقود)، تأليف الشيخ الإمام العلامة: أبو عبد الله محمد بن علي الخليلي الموصلي - تغمده الله برحمته، وأسكنه فسيح جنته والمسلمين، آمين».

وفي النسخة (د) هكذا: كتاب: «العنقود في النحو متنًا وشرحًا» دون ذكر اسم المؤلف.

وفي النسخة (هـ) هكذا: كتاب: «العنقود في النحو معقود»، للشيخ الإمام العالم: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الموصلي - تغمده الله برحمته ونفعنا به».

[٦١/أ] بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ[١]

١- للهِ ذِي العِزِّ الَّذِي رَفَعَ العُلَا فَاحْمَدْ وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ وَمَنْ تَلَا[٢]

٢- وَاعْلَمْ بِأَنَّ اللَّحْنَ مُزْرٍ[٣] بِالفَتَى وَالمَرْءُ يُسْبَرُ[٤] بِالكَلَامِ وَيُبْتَلَى[٥]

٣- وَالنَّحْوُ بَحْرٌ لَيْسَ يُدْرَكُ هَوْجَلٌ[٦] فَخُذِ اللُّبَابَ وَلِلأَهَمِّ فَحَصِّلَا[٧]

٤- وَأَنَا سَأَذْكُرُ إِنْ[٨] أَعَانَ اللهُ مَا فِيهِ هُدًى لِفَتًى غَدَا مُتَأَمِّلَا

---

(١) سقطت من (د، هـ).

(٢) في (هـ): النبي المرسلا. و(من تلا)، أي: مَنْ تَبع.

(٣) في (أ، ج، هـ): يزري. والازدراء: الإهانة، أي: إذا تكلم المتكلم بكلام ملحونٍ استهان به السامع، وإلى هذا أشار الشاعر بقوله:

لحنُ الشريف محطةٌ من قَدْرِهِ فتراه يسقطُ من لحاظ الأعينِ

وترى الدنيّ إذا تكلم معربًا حاز النهاية باللسان المعلنِ

(٤) في (هـ): يُنْصَر.

(٥) أي: يُختبر.

(٦) في (ب): يدرر كهوجل، و(ج): يدرك حدّه.

وفي المحكم «هـ ج ل»: «الهَوْجَل: المفازة البعيدة التي ليست بها أعلام». القصد: أن النحو ليس يدرك أحد قراره؛ لاشتماله على مذاهب مختلفة وتعليلات كثيرة، فهو مثل الهوجل في التِّيه.

(٧) أي: خُذْ لباب العلم وحصّل منه الأهم.

(٨) في (ب، هـ): ما.

بَابُ: أَقْسَامِ الكَلامِ(١)

٥- قُسِمَ الكَلَامُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ(٢): اِسْمٍ، وَفِعْلٍ، ثُمَّ حَرْفٍ أَقْبَلَا(٣)

٦- فَالاسْمُ حَرْفُ الجَرِّ يَحْسُنُ قَبْلَهُ كَـ«اشْكُرْ لِرَبِّ العَرْشِ، وَاصْبِرْ فِي البَلَا»(٤)

[بابُ: قِسْمَةِ الأَفْعَالِ](٥)

٧- وَالفِعْلُ يَحْسُنُ(٦) فِيهِ(قَدْ)، كَـ«قَدِ اشْتَرَى»(٧) وَيَكُونُ أَمْرًا، نَحْوَ:قُمْ وَارْقَ العُلَا(٨) [٦١/ب]

---

(١) انظر: اللمع ص١٥.

(٢) أي: يتركب من مجموعها.

(٣) أي: الكلام كله ينقسم ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف، ثم شرع في بيان علامات الاسم.
انظر: الإيضاح في علل النحو ص٨٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ١/ ٤٣.

(٤) أي من علامات الاسم: دخول حرف الجر عليه، واقتصر عليه؛ لأنه يعم سائر الأسماء، وهو أعم من سائر العلامات، وله علامات أخرى: كالتنوين، والنداء، والإسناد، وغيرها. وقد اقتصر الناظم على ذكر علامة واحدة للاسم وفاقًا لمتنه، ولو أنه قال بدل هذا البيت:

فالاسمُ يحسُنُ جَرُّه ومُنَوَّنًا يأتي، وبالإخبار عنه فأفْصِلا

لكان أولى؛ لاشتماله على جُلِّ علامته.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (هـ)، وهو موجود في النسخ الخطية من شرح السندوبي أيضًا. وانظر: اللمع ص١٥.

(٦) سقط هذا اللفظ من (هـ).

(٧) أي من علامات الفعل: دخول (قد)، واقتصر عليها؛ لأنها تعم الماضي والمضارع، وله علامات أخرى؛ منها: تاء التأنيث، وتاء الفاعل، وياء المخاطبة، ونون التوكيد. وانظر: المخترع للأعلم ص٨٤.

(٨) لما ذكر بعض علامات الفعل شرع في بيان أقسامه، واقتصر على ذكر الأمر منه وفقًا للمع، ويمكن ذكر بقية أقسامه في هذا البيت:

واخْصُصْ بِتَاءٍ مَاضِيًا ومُضَارِعًا فيهِ حروفُ (نأيتُ) توجدُ أَوَّلَا

٨- وَالحَـرْفُ: مَـا لَيْسَتْ عَلَيـهِ عَلَامَـةٌ وَمِثَالُهُ:(حَتَّى)، وَ(لَوْ)، وَ(بَلَى)، وَ(لَا)(١)

بَابُ: إعرابِ(٢) الاسْمِ الوَاحِدِ(٣)، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالجَمْعِ(٤)

٩- وَالرَّفْـعُ ضَـمٌّ، نَحْـوَ: هَـذَا مَزْيَـدٌ وَالنَّصْبُ فَتْحٌ قُلْهُ(٥) كَـأْتِ المَوْصِلَا(٦)

١٠- وَالجَـرُّ كَـسْرٌ كَـاعْتَبَرْتُ بِآيَـةٍ وَالكُـلَّ فِـي المَقْـصُورِ قَـدِّرْ كَـالطِّلَا(٧)

١١- وَبِرَفْـعٍ أَوْ بِـالجَرِّ كَالقَاضِـي اسْكِنَنْ(٨) وَأَبُـوكَ فِيـهِ الـوَاوُ رَفْعًـا حُـصِّلَا(٩)

---

(١) لما ذكر أن الاسم له علامات امتاز بها، وكذا الفعل، ذكر أن الحرف ما خلا من تلك العلامات.

(٢) سقط هذا اللفظ من (د)، المثبت موافق لعنوان (اللمع).

(٣) أي: المفرد.

(٤) انظر: اللمع ص١٨، وما بعدها.

(٥) في (هـ): قل.

(٦) أحد مدن العراق الشهيرة، قال فيها ياقوت: «الموصل - بالفتح وكسر الصاد -: المدينة المشهورة العظيمة، إحدى قواعد بلاد الإسلام قليلة النظير؛ كبرًا وعظمًا وكثرة خلق وسعة رقعة، فهي محط رحال الركبان، ومنها يقصد إلى جميع البلدان، فهي باب العراق ومفتاح خراسان» معجم البلدان ٥/٢٢٣.

(٧) بيَّن الناظم في هذين البيتين ألقاب الإعراب الثلاثة، فإذا دخل الإعراب على اسم مقصوركالطِّلا فإنه يقدَّر فيه الإعراب. وقد أغفل المؤلف (الجزم)، ويمكن ذكره في هذا البيت:

والجـزمُ تـسكينٌ وخُـصَّ مـضارعًا ويكـونُ حـذفًا، نحـو: لـم نَـرْعَ الكَـلا

(٨) أي: الاسم المنقوص كالقاضي سكِّنْهُ في حالتي: الرفع والجرّ، تقول: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وسكت عن الحكم في نصبه، لأنه داخل في البيت الذي قبله في قوله: «والنصب فتح». وانظر: اللمع ص٢٠، وشرح قطر الندى لابن هشام ص٥٦.

(٩) سقط هذا البيت والذي يليه من النسخة (هـ).

والقصد: أن (أبوك) - وهو اسم من الأسماء الستة - إذا رفعته، فرفعه بالواو، وإذا نصبته فبالألف، وإذا جررته فبالياء، بشرط أن تكون مضافة، وإضافتها لغير ياء المتكلم، وإلا أعرب بالحركات. انظر: التذييل والتكميل ١/١٥٦.

١٢- وَاجْرُرْهُ [(١)] بِاليا ثُمَّ بِالأَلِف انْصِبَنْ إِمَّا [(٢)] أَضَفْتَ، كَذَا أَخُوكَ فَحَصِّلَا [(٣)]

١٣- وَحَمُوكَ،ثُمَّ هَنُوكَ، فُوكَ،وذُو الغِنَى [(٤)] وَالرَّفْعُ فِي الاثْنَيْنِ بِالأَلِف انْجَلَى [(٥)]

١٤- كَـ:«أَتَى الغُلَامَانِ» اسْتَمِعْ وَانْصِبْهُمَا بِاليَاءِ عَنْهُ مُبْدِلَا

١٥- وَالرَّفْعُ فِي الجَمْعِ الصَّحِيحِ بِوَاوِهِ والنُّونُ تُفْتَحُ [(٦)] بَعْدُ، خَالَفَ الأَوَّلَا [(٧)]

١٦- كَـ:«أَتَانِيَ الزَّيْدُونَ» بَلْ فِي جَرِّهِ [(٨)] مَعَ نَصْبِهِ [(٩)] لِلوَاوِ يَاءً أُبْدِلَا [٦٢/أ]

---

(١) أي: أباك.

(٢) لو قال: إذْ ما، لكان أحسن.

(٣) في (أ): تحصلا، وهذا البيت مثبت بحاشية النسخة (أ)، وأشير إلى موضعه.

(٤) في (ب، ج) الغنا، والأصح المثبت، قال القالي: «الغِنى: ضد الفقر، مقصور، يكتب بالياء» المقصور والممدود ص١٧٧٧. والقصد: أن هذه الأسماء أيضًا تجري في الحكم مجرى «أبوك».

(٥) أي: انكشف، والناظم لما بين حكم الأسماء الستة شرع في ذكر حكم المثنى، فذكر أنه يرفع بالألف، ويجر بالياء، وينصب بالياء بدلا من الألف.

قال ابن الخباز: «وحملوا النَّصب على الجر؛ لأنهما مشتركان في وقوعهما فضلتين» توجيه اللمع ص٩١.

(٦) في (هـ): يفتح.

(٧) لما بين حكم المثنى انثنى لبيان حكم جمع المذكر السالم، فذكر أنه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، خلافا للمثنى، الذي أشار إليه بلفظ «الأولا».

وعلل ابن الوراق لذلك بقوله: «فإن قال قائل: فلم كسرت في التثنية وفتحت في الجمع؟ ففي ذلك وجوه: **أحدها:** أن التثنية قبل الجمع، وحق الساكن إذا حرك حرك بالكسر، فقد استحقت نون التثنية الكسر على الأصل؛ لأنها سابقة للجمع، وجازت نون الجمع وقد فات كسرها ففتحت؛ لئلا تلتبس بنون التثنية، فلم يبق لها من الحركات إلا الضم والفتح، والضم مستثقل فسقط، وبقي الفتح. **ووجه ثان:** وهو أن الجمع يقع قبل النون فيه واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة، فكرهوا كسرة النون؛ لئلا يثقل بتوالي الكسرات أو يخرجوا من ضمٍّ إلى كسرٍ، فسقط الكسر وهو بالإسقاط أولى، فلم يبق إلا الفتح، فجعل الكسر للأخف والفتح للأثقل؛ ليعتدلا» علل النحو ص١٦٣ - ١٦٤.

(٨) في (ب): «بل في نصبه مع جرّه».

(٩) أي: الجمع.

١٧- وَبِجَمْعِ[١] تَأْنِيثٍ كَـ(هِنْدَاتٍ) يُرَى[٢] نَصْبًا بِهِ كَالجَرّ خُذْهُ مُفَصَّلَا[٣]

١٨- وَبِضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ وَلَا تَنْوِينَ مَعْ جَرٍّ لِمَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُتَأَصِّلَا[٤]

بَابُ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ، [وَفِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِله][٥]

١٩- وَالفَاعِلُ ارْفَعْ نَاصِبًا مَفْعُولَهُ[٦] وَارْفَعْهُ إِذْ[٧] عَنْ ذِكْرِ فَاعِلُهُ خَلَا[٨]

٢٠- فَتَقُولُ: قَدْ رَكِبَ الأَمِيرُ جَوَادَهُ وَفُدِيْ الأَسِيرُ، وَصِيْدَ ظَبْيٌ فِي الفَلَا

[بَابُ: المَفْعُول لَهُ][٩]

٢١- وَانْصِبْ لِمَفْعُولٍ[١٠] لَهُ إِنْ قُدِّرَتْ لَامٌ بِهِ، كَـ«أَتَى ابْتِغَاءَ كَرْبَلَا[١١]»[١٢]

---

(١) في (هـ): ولجمع.

(٢) في (د): ترى.

(٣) في (هـ): محصِّلا. وأشار في هذا البيت إلى أن جمع المؤنث السالم النصب فيه بالكسرة كالجرّ.

(٤) سقط هذا البيت من النسخة (ب، هـ)، والبيت في (أ) هكذا:

وبضم أو فتح ولا تنوين ما لم ينصرف فاذرِ الأصول لتأصلا

وأشار في هذا البيت إلى أن الاسم الممنوع من الصرف يُرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ما لم يُضَفْ أو يقترن بأل. انظر: شرح الألفية لابن عقيل ٣/٣٢١.

(٥) زيادة من (ب، د، هـ)، وكذلك في نسخ شرح السُّندوبي. وانظر: اللمع ص٢٩، ٣٣.

(٦) مفعول لـ(ناصبًا)، و(ناصبًا) حال من ضمير (ارفع).

(٧) في (د): إن.

(٨) أي: وقت خلوه عن ذكر فاعله، كان حذف فاعله للعلم به. والقصد: أن المفعول منصوب إلا إذا لم يُسمَّ فاعله فإنه يُرفع. قال ابن الخباز معلِّلًا ذلك: «...وهذا المفعول مرفوع؛ لأنه لما حذف الفاعل إعرب إعرابه لئلا يخلو الكلام من المرفوع» توجيه اللمع ص١٢٧.

(٩) انظر: اللمع ص٥٠.

(١٠) في (ب): المفعول، والأصح المثبت.

(١١) موضع بالعراق، وأصله المد، لكن قُصِرَ للضرورة، قال البكري: «كربلاء - بفتح أوله، وإسكان ثانيه بعده باء معجمة بواحدة، ممدود -: موضع بالعراق من ناحية الكوفة» معجم ما استعجم ٤/١١٢٣. وانظر: معجم البلدان ٤/٤٤٥.

(١٢) أي المفعول له مصدر يصح تقديره باللام التي يعلل بها الفعل، وهو في الحقيقة جواب (لِمَ)، وهو منصوب بفعل من غير لفظه - أي الفعل الذي قبله -، فـ(ابتغاء) في البيت منصوبه على المفعول له أو لأجله، وكان الأصل فيه: أتي لابتغاء كربلا، إلا أنه لما حذف اللام اتصل الفعل به فنصبه.

=

بَابُ: المَفْعُولِ مَعَهُ(١)

٢٢- وَإِذَا أَقَمْتَ (الوَاوَ) مَوْضِعَ (مَعْ)(٢) فَقُلْ بِالنَّصْبِ: قَدْ جَاءَ الهُدَى وَالمُرْسَلَا](٣)

بَابُ: المُبْتَدَأ وَالخَبَر(٤)

٢٣- وَارْفَعْ لِمُبْتَدَإٍ وَأَخْبَارٍ لَهُ(٥) أَيْضًا فَتُفْصِحُ حِيْنَ تَنْطِقُ مَقْوَلَا(٦)

٢٤- فَتَقُولُ: خَلَّاقُ البَرَايَا(٧) وَاحِدُ وَمُحَمَّدٌ خَيْرُ النَّبِيِّينَ الْمَلَا(٨)

=

انظر: أسرار العربية ص١٧٣، واللباب للعكبري ٢٧٧/١، وتوجيه اللمع ص١٩٦، وشرح اللمع للأصفهاني ٤٥٤/١، وأوضح المسالك ٢٢٥/٢.

(١) انظر: اللمع ص٥١.

(٢) أي المفعول معه: كل اسم وقع بعد الواو التي بمعنى (مع)، وقبلها فعل وفاعل فذلك الاسم منصوب، واختلفوا في ناصبه: فمذهب سيبويه وأكثر البصريين أنه منصوب بالفعل المذكور قبله، وقال الزجاج: الناصب له فعل محذوف، وقال الكوفيون: ينتصب على الخلاف، وقال أبو الحسن الأخفش: ينتصب الاسم انتصاب الظروف.
انظر: الأصول ٢٠٩/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٨/١، والمفصل ص٨٣، واللباب للعكبري ٢٧٩/١، وتوجيه اللمع ص٢٠٠.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ب، د)، والبيتان زيدا عرضًا بين المرفوعات، ولعل الذي سوغ له ذلك أنه ذكر قبلها باب المفعول به، فذكرها بعده من باب ضم الأبواب المتقاربة، كما هو ديدنه في غيرها.

(٤) في (ب): وخبره.

(٥) أي: للمبتدأ.

(٦) مقولا: مصدر ميمي بمعنى (القول)، وقد أشار الناظم إلى النوع الثاني من المرفوعات: «المبتدأ والخبر»، ولم ينصّ الناظم على عامل الرفع فيهما، وقد نص ابن جني على ذلك فقال: «اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولا لثان يكون الثاني خبرًا عن الأول ومسندًا إليه، وهو مرفوع بالابتداء» اللمع ص٢٥. وتحرَّ تفصيل الخلاف في ذلك في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١، والتبيين ص٢٢٤، ٢٢٩، والمتبع في شرح اللمع ٢٢٢/١، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٣.

(٧) جمع (بريَّة)، ففي الصحاح «ب را»: «البرية: الخلق، وأصله الهمز؛ والجمع: البرايا، والبريات».

(٨) مثَّل في البيت بخبرٍ مفرد للمبتدأ، وبخبر جملة.

بَابُ(١): (إِنَّ) وأَخَواتهَا (٢)

٢٥- وَانْصِبْ بِـ(إِنَّ)، و(أَنَّ)، ثُمَّ (كَأَنَّ) مَعْ (لَكِـــنَّ) لِلأَسْـــمَاءِ، وَالأَخْبَـــارَ لَا(٣)

٢٦- وَكَذَا:(لَعَلَّ)،وَ(لَيْتَ)خُذْ بَلْ إِنْ تَصِلْ فِـيهِنَّ (مَـا) فَـالرَّفْعُ(٤) أَيْـضًا أَقْـبَلَا(٥)

بَابُ: (كَانَ) وأَخَواتهَا (٦)

٢٧- وَبِـ(كَانَ) لِلأَخْبَارِ فَانْصِبْ وَارْفَعِ الأَ سْمَا، وَفِي (أَمْسَى)، وَ(أَصْبَحَ)(٧) فَافْعَلَا

٢٨- مَعْ (صَارَ)، (مَا بَرِحَ) الْفَتَى، (مَا انْفَكَّ) خُذْ (مَـــادَامَ)، (مَـــازَالَ) الإِلَـــهُ مُـــؤَمَّلَا(٨)

٢٩- وَكَذَاكَ: (ظَلَّ(٩))، وَ(بَاتَ) مَعْ (أَضْحَى)، وَ(مَا فَتِـئَ) اسْـتَمِعْهُ، وَ(لَـيْسَ) زَيْـدٌ مُقْـبِلَا(١٠)

---

(١) زيد باب في: فتح المعبود بشرح العنقود - مخطوط دار الكتب المصرية (١١٧٧- نحو، ميكروفيلم ١٦٧٣٧) - ولم يرد في غيره، فأوردته هنا للإفادة، ونصه: «باب (عسى وأخواتها): عَـسَى، و(كَـادَ)، (كَربـتُ) تَرْفَـعُ مُبْتَـدَا فـ(طفقت)، (أوشك)، (خذ)، ولا تك مهملا»

(٢) انظر: اللمع ص٣٦. وقد أدرج خبر «إن» وأخواتها، واسم «كان» وأخواتها هنا؛ لأنهما مشبهان بالفاعل، قال ابن الخباز: «إنما كان هذان القسمان مشبهين بالفاعل، ولم يكونا فاعلين؛ لأن (كان) وأخواتها ليست بأفعال حقيقيَّة، و(إنَّ) وأخواتها حروف، فلذلك كان المرفوع بهما مشبها بالفاعل» توجيه اللمع ص١٣٣.

(٣) أي: انصب بهذه الأحرف الستة المبتدآت لا أخبارها فإنها مرفوعة.

(٤) في (د): في الرفع.

(٥) أي: إذا اتصلت (ما) بهذه الأحرف بطل عملها، وأقبل الرفع الذي للمبتدأ والخبر، فتقول: إنما زيدٌ قائمٌ.

(٦) انظر: اللمع ص٤٠.

(٧) في (أ، ب، هـ): كذلك، والمثبت أحسن لزيادة فعل من أخوات «كان».

(٨) في ذكره للأربعة أفعال المسبوقة بـ(ما) إشارة إلى أن هذا النوع يعمل بشرط تقدمها، سواء أكانت نافية أم مصدرية ظرفية. انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١٤٣/٢.

(٩) في (د): ضل، وهو تصحيفٌ.

(١٠) أي: هذه الأفعال كلها ترفع الاسم وتنصب الخبر. قال ابن هشام: «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ويسمَّى اسمها، وتنصب خبره تشبيهًا بالمفعول ويسمَّى خبرها» أوضح المسالك ٢٣١/١.

بَابُ: (ظَنَنْتُ) وأَخَوَاتها[(١)]

٣٠- وَ(ظَنَنْتُ) مَفْعُولَيْنَ تَنْصِبُ بَعْدَهَا وَكَذَا: (حَسِبْتُ)، وَ(خِلْتُ) ظَبْيًا فُرْعُلَا[(٢)]

٣١-وَ(وَجَدْتُ)،ثُمَّ(عَلِمْتُ)،ثُمَّ (زَعَمْتُ)مَعْ مَا اشْتُقَّ مِنْهَا[(٣)] فَاصْغَ، وَاحْذُ المُهْمَلَا[(٤)]

بَابُ: الـمَصْدَرِ، وَالظُّرُوفِ [٦٣/أ][(٥)]

٣٢- وَالمَصْدَرُ المُشْتَقُّ مِنْهُ الفِعْلُ[(٦)] قُلْ: كَـضَرَبْتُهُ ضَـرْبًا بِنَـصْبٍ أُصِّـلَا[(٧)]

٣٣- وَكَذَاكَ فَلْتَنْصِبْ عَلَى إِضْمَارِ (فِي) ظَـرْفَ الزَّمَـانِ، كَـ«جِئْتُ عَامًـا أَوَّلَا»[(٨)]

٣٤- وَانْصِبْ[(٩)] ظُرُوفًا لِلأَمَاكِنِ مِثْلَهُ[(١٠)] كَـ«اجْلِسْ تُجَاهَ[(١١)] الدَّارِ قُرْبَ[(١٢)] بَنِي العُلَا»[(١٣)]

(١) انظر: اللمع ص٤٧.

(٢) في جميع (ب، ج، د، هـ): فُرْعُلا، وهو تصحيف، ففي العين ٣٤٣/٢: «الفُرْعُل: ولد الضبع، الواحدة: فُرْعُلَة». وفي الصحاح «ف ر ع ل» أيضا: «الفُرْعُلُ: ولد الضبع. وفي المثل: (أغزلُ من فُرْعُلٍ)». وانظر: القاموس ص١٣٤٦. وقد أشار الناظم في هذا البيت إلى أن «ظَنَّ» وأخواتها تنصب المفعولين.

(٣) أي: كيف ما تصرفت فإنها تعمل.

(٤) في (ب): ما اشتق منها واحدًا في المهملا. وفي (د): المجملا، وفي (هـ): واحذر مُجْمِلا، والأصح المثبت. والقصد: ما أُهْمِل من أخوات «ظن» هنا ولم يُذكَرْ، فاحْذُها، أي: اطلبها في غير هذا المختصر. وقد اقتصر الناظم على بعض ما صرح به صاحب (العقود) من أخواتها.

(٥) انظر: اللمع ص٤٤، ٤٩.

(٦) الناظم على المحجة البصرية هنا، حيث ذهب إلى أن الفعل مشتق من المصدر، والكوفيون على العكس. وتحرَّ تفصيل الخلاف في ذلك في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/١.

(٧) أي: المصدر منصوب أيضًا نصبًا أصيلاً.

(٨) في (د): الأولا، والصَّواب المثبت. والقصد: وكذلك تنصب ظرف الزمان على إضمار (في)، كما مثَّل؛ والتقدير: أي في عامٍ أوّل.

(٩) في (د): فانصب.

(١٠) أي: مثلَ ظرف الزمان.

(١١) أي: مقابل، ففي المصباح المنير ٦٤٩/٢: «(تجاه) الشيء - وِزان (غُراب) -: ما يواجهه، وأصله: (وجاه)، لكن قلبت الواو تاءً جوازًا، ويجوز استعمال الأصل، فيقال: (وجاه)، لكنه قليل».

(١٢) في (ب): قر، وهو تحريف.

(١٣) أي: في تجاه الدار، وقرب بني العلا.

بَابُ: الحَالِ، وَالتَّمْيِيزِ(١)

٣٥- وَالحَالُ مَنْصُوبٌ وَيَأْتِي بَعْدَ مَا ... تَمَّ الكَلَامُ جَوَابَ (كَيْفَ) لِمَنْ تَلَا(٢)

٣٦- وَكَذَلِكَ التَّمْيِيزُ بَلْ(مِنْ)(٣) أُضْمِرَتْ ... فِيهِ(٤)، وَيَأْتِ مُنَكَّرًا وَالأَوّلَا(٥)

٣٧- فَتَقُولُ: لِيْ مَنَوَانِ سَمْنًا(٦) خَالِصًا ... وَالحَالُ: جَاءَ مُحَمَّدٌ مُسْتَعْجِلَا

بَابُ: الاسْتِثْنَاءِ(٧)

٣٨- وَانْصِبْ بِالاسْتِثْنَاءِ مُسْتَثْنًى أَتَى ... مِنْ مُوجَبٍ وَبِغَيْرِ إِيجَابٍ فَلَا(٨) [٦٣/ب]

٣٩- فَتَقُولُ: مَا جَاؤُكَ إِلَّا صَالِحٌ(٩) ... وَمَرَرْتُ بِالشُّعَرَاءِ إِلَّا الأَخْطَلَا

٤٠- وَانْصِبْ بِغَيْرِ الجِنْسِ مَعْ مُتقدّمٍ(١٠) ... وَبِـ(مَا عَدَا) فَانْصِبْ كَذَاكَ وَ(مَا خَلَا)(١١)

---

(١) انظر: اللمع ص٥٢، ٥٣.

(٢) أي: الحال وصف منصوبة فضلة، يصلح أن يكون جوابَ (كيف). قال ابن الأثير: «للحال شرائط - في الغالب - بها يصحّ أن تكون حالا:....... الثامنة: أن تكون جواب (كيف)؛ لأنّ وضع (كيف) للسؤال عن الحال» البديع لابن الأثير ١/١٨٦ - ١٨٧.

(٣) سقط هذا اللفظ من (ب).

(٤) أي: التمييز كالحال في كونه لا يأتي إلا فضلة بعد تمام الكلام، لكن أضمرتْ فيه (مِنْ). قال ابن مالك في تعريفه: «هو ما فيه معنى (مِنْ) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع» التسهيل ص١١٤. وانظر: شرحه لابن مالك ٢/٣٧٩، والتذييل والتكميل ٩/٢٠٥.

(٥) أي: لا يأتي التمييز إلا نكرة، وكذلك الحال المذكورة أوَّلاً.

(٦) أي: من سمنٍ.

(٧) انظر: اللمع ص٥٤.

(٨) أي: انصب المستثنى إذا كان من موجب (غير منفي)، وارفعه إذا كان من غير موجب، وقد مثَّل للحالتين في البيت الذي يليه. انظر: اللمحة في شرح الملحة ١/٤٥٧، والبديع لابن الأثير ١/٢٢٤.

(٩) في (هـ): صالحا، وهو تحريفٌ.

(١٠) أي: إذا كان المستثنى من المنفي من غير جنسه تعيَّن النصب، مثل: جاء القوم إلا حمارًا. انظر: دليل الطالبين لكلام النحويين ص٦٤، وتمهيد القواعد ٥/٢١٠٨.

(١١) أي: يقوم مقام الاستثاء والنصب في الموجب: (ما عدا) و(ما خلا)، تقول: قام القوم ما عدا زيدًا.

=

بابُ: النِّدَاء(١)

٤١- وَاضْمُمْ إِذَا نَادَيْتَ إِسْمًا(٢) مُفْرَدًا   دُونَ المُضَافِ وَمَا تَنَكَّرَ مُسْجَلَا(٣)

٤٢- فَتَقُولُ: يَا زَيْدُ ائْتِنِي(٤) يَا ذَا العُلَا(٥)   خُذْ مَا أَقُولُ، وَيَا كَرِيمًا أَقْبِلَا

٤٣- وَحُرُوفَهُ: (يَا) أَوْ (أَيَا) مَعْ هَمْزَةٍ   وَ(هَيَا) وَ(أَيْ) وَاحْذِفْ(٦) وَنَادِ(٧) شَمَرْدَلَا

بَابُ: التَّرْخِيمِ، وَالتَّعَجُّبِ(٨)

٤٤- وَتَقُولُ فِي التَّرْخِيمِ(٩): يَا حَمْزَ اسْتَمِعْ   يَا جَارِ خُذْ، وَالضَمُّ أَيْضًا أَقْبَلَا

=

قال ابن يعيش: «من ذلك المستثنى بـ (خَلَا)، و(عَدَا). فإنّ المستثنى بهما لا يكون إلّا نصبًا، سواء كان الاستثناءُ من موجَبٍ، أو منفيّ. تقول: (قام القوم خلا زيدًا، وعدا عمرًا)، و(ما قام أحدٌ خلا زيدًا، وعدا عمرًا)....» شرح المفصل ٧٧/٢.

(١) انظر: اللمع ص٧٩.

(٢) قطعت همزته للضرورة الشعرية.

(٣) أي: إذا ناديت اسمًا مفردًا فاضممه، فإذا كان مضافًا أو شبيهًا به فانصبه، وساق الأمثلة في البيت الذي يليه، ثم حروفه الخمسة في البيت الذي بعده. وتحرَّ تفصيل ذلك في: التعليقة للفارسي ٣٢٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٨/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٠٨.

(٤) في (د): ابتنى، وهو تحريفٌ.

(٥) في (ب): الهدى.

(٦) في (د): أو احذف، والصَّواب المثبت.

(٧) أي: يجوز أن يُنادى وحرف النداء محذوف، كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، و﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَا﴾ [٢٨٦]. قال ابن الحاجب: «يجوز حذف حرف النّداء إلا مع اسم الجنس والإشارة، والمستغاث، والمندوب، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾» الكافية ص٢١.

(٨) انظر: اللمع ص٨٣، ٩٦.

(٩) عرَّفه ابن جني بقوله: «الترخيم: حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفًا، وهو في الكلام على ضربين: أحدهما: أن تحذف آخر الاسم وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسكون. والآخر: أن تحذف ما تحذف وتجعل ما بقي بعد الحذف اسما قائمًا بنفسه كأن لم تحذف منه شيئا» اللمع ص٨٣. وقد لخصَّ الناظم الحالتين في بيته.

٤٥- وَمَتَى تكُـنْ مُتَعَجِّبًا فَانْصِبْ وَقُلْ[١]: مَا أَظْرَفَ ابْنَكَ[٢]!، مَا أَحَدَّ المُنْصَلا[٣]! [٦٤/أ]

بَابُ: النَّعْتِ، وَالعَطْفِ، وَالتَّأْكِيدِ، وَالبَدَلِ[٤]

٤٦- وَالنَّعْـتُ يُتْبَـعُ مَـا تَقَـدَّمَ قَبْلَـهُ[٥] وَالعَطْـفُ وَالتَّأْكِيـدُ مَـعْ مَـا أُبْـدِلَا[٦]

٤٧- كَأَتَى ابْنُ مَرْوَانَ الطَّوِيلُ وَقَدْ مَضَى زَيْــدٌ وَعَمْــروٌ يَقْــصِدَانِ المَنْــزِلَا[٧]

٤٨- وَأَتَى رِجَالُكَ أَجْمَعُونَ[٨]، وَلَمْ أَجِدْ[٩] لِأَخِيــكَ عَمْــرٍو مَــعْ أُولَئِــكَ مَقْــبِلَا

بَابُ: «نِعْمَ وَبِئْسَ، وَحَبَّذَا»[١٠]

٤٩- وَبِـ(نِعْمَ) فَارْفَعْ ثُمَّ (بِئْسَ) وَ(حَبَّذَا) مَــا جَــاءَ مَعْرِفَــةً وِلِلنَّكِــرَاتِ لَا[١١]

---

(١) أي: إذا تعجبت من شيء فانصبه، بشروط أغفل الناظم ذكرها، بينما ذكرها ابن جني في اللمع ص٩٧.

(٢) في (د): ما رق سيفك.

(٣) أي: السَّيف، ففي المصباح المنير ٦٠٩/٢: «والمُنْصل: السيف - بضم الميم، وأما الصاد فتضم ويجوز الفتح للتخفيف».

(٤) في (د): والبدل والتأكيد، والأنسب المذكور؛ ليناسب ترتيب أبيات النظم. وانظر: اللمع ص٦٥، وما بعدها.

(٥) قال ابن مالك: «التابع: هو ما ليس خبرًا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقًا» شرح التسهيل ٢٨٩/٣.

(٦) أي: أربعة أشياء تتبع الاسم في إعرابه: نعت، وعطف، وتوكيد، وبدل، وتسمَّى التوابع، ثم ذكر الأمثلة لهم على هذا الترتيب. واختلف في عددها، فقال الجوجري: «وقوله: (خمسة) هي التوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، وعطف النسق. ودليل الحصر فيها الاستقراء. ومن فصل التوكيد اللفظي عن المعنوي جعلها ستًا. ومن أطلق العطف ليدخل فيه البيان والنسق جعلها أربعًا» شرح الشذور ٧٥٨/٢.

(٧) في (أ، ب): الموصلا.

(٨) في (د): أجمعو، هو تحريف.

(٩) اضطر الوزن إلى تعدية «أجد» باللام، وهو متعدٍّ بنفسه، تقول: وجدته، ولا تقول: وجدتُ له.

(١٠) انظر: اللمع ص٩٨ - ٩٩.

(١١) القصد: أن (نعم وبئس) فعلان ماضيان غير متصرفين، ومعناهما المبالغة في المدح أو الذم، ولا يكون فاعلاهما إلا اسمين معرفين باللام تعريف الجنس، أو مضمرين على شريطة التفسير، ثم يذكر بعد ذلك المقصود بالمدح أو الذم، فإن وقعت بعدها النكرة نصبتها على =

٥٠- فَتَقُولُ: بِئْسَ الجَارُ عَمْرٌو[1]، حَبَّذَا رَجُــلًا عَلِــيٌّ، نِعْــمَ زَيْــدٌ شُلْــشُلَا[2]

بَابُ: الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَحُرُوفِ الجَزْمِ[3]

٥١- وَالأَمْرُ يَأْتِي بِالسُّكُونِ كَنَحْوِ: خُذْ وَيَكُونُ حَذْفًا[4] نَحْوَ: عَدِّ عَنِ الطِّلَا[5][٦٤/ب]

٥٢- وَحُرُوفُ جَزْمٍ: (لَمْ)، وَ(لَمَّا)، ثُمَّ (لَا) فِــي النَّهْــيِ مَــعْ (لَامٍ)لِأَمْــرٍ يُجْــتَلَا[6]

بَابُ: الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ

٥٣- وَالــشَّرْطُ مَجْــزُومٌ كَــذَاكَ جَوَابُــهُ وَحُرُوفُــهُ:(إِنْ)، كَــسْرُهَا لَــنْ يُبْــدَلَا[7]

٥٤- وَكَذَاكَ:(مَنْ) مَعْ (مَا) وَ(مَهْمَا)، وَاسْتَزِدْ: (أَنَّى) وَ(أَيْنَ)، كَذَاكَ (أَيٌّ) (عَنْ) وَ(لَا)[8]

=

التمييز، تقول: نعم رجلاً أخوك، وبئس زيدًا صاحبك. وكذلك (حبذا) معناها: المدح وتقريب المذكور بعدها من القلب، وهي ترفع المعرفة، وتنصب النكرة التي يحسن فيها (من) على التمييز؛ تقول: حبذا زيدٌ، وتقول أيضا: حبذا رجلا زيدٌ، أي: من رجل تنصبه على التمييز. وتحر تفصيل ذلك: شرح الكتاب للسيرافي ٩/٣، والأصول ١١١/١، وعلل النحو ص٢٩٠، وأسرار العربية ص١٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥/٣، والتذييل والتكميل ٦٩/١٠.

(١) في (د): عمروا.

(٢) الشُّلشُل: الرجل الخفيف. انظر: الجمهرة ٢٠٧/١.

(٣) انظر: اللمع ص٩٤.

(٤) في (د): حذف، وفي (هـ): حرفا، وهو تحريف.

(٥) يعني أن الفعل الأمر يُبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر، فإن كان معتل الآخر فإنه يُبنى على حذف حرف العلة، وقد مثَّل الناظم للحالتين. وانظر: الجمل للزجاجي ص٢٠٨.

(٦) عدَّد في هذا البيت حروف الجزم، وهي: لم، ولما، ولام الأمر، و(لا) في النهي. وانظر: الكتاب ٨/٣، والجمل للزجاجي ص٢٠٧، وعلل النحو ص١٩٨، وأسرار العربية ص٢٩٢، والهمع ٣٠٧/٤.

(٧) القصد: يجزم الفعل إن كان شرطًا أو جوابًا، ثم بدأ في ذكر حروف الشرط، فبدأ بـ«إنْ» المكسورة الهمزة، وهي مكسورة في كل حال لا تتبدل عن حالها، ثم عدَّد بقية حُرُوفِهِ.
وانظر: الجمل للزجاجي ص٢١١، ودليل الطالبين ص٢٩، وتمهيد القواعد ٤٣٢٠/٩، وشرح الشذور للجوجري ٥٩٨/٢، والهمع ٣١٦/٤.

(٨) في (د): وولا، والصَّواب المثبت. وقوله: «عن، ولا» حشو، معناه: احفظ هذا بترتيبه.

٥٥- وَ(مَتَى)، وَ(إِذْمَا)[١]، (حَيْثُمَا)، وَبِـ(كَيْفَما)[٢] خُلْفٌ[٣]، وَفِي شِعْرٍ (إِذًا) قَدْ أُعْمِلَا[٤]

بابُ: نَوَاصِبِ الفِعْلِ[٥]

٥٦- وَانْصِبْ بِـ(حَتَّى) الفِعْلَ مَعْ (كَيْلا)، وَ(كَيْ) وَبِـ(أَنْ)، وَ(لَنْ)، وَ(إِذًا)، وَ(وَاوٍ) أَقْبَلَا[٦]

٥٧- لِلجَمْعِ ثُمَّ (الَّلامُ) مَكْسُورُ وَ(أَوْ) وَ(الفَاءُ) إِنْ جَاءَتْ جَوَابًا مُجْمَلَا

٥٨- بَعْدَ التَّمَنِّي، وَالدُّعَا، وَالعَرْضِ، أَوْ نَفْيٍ وَأَمْرٍ، ثُمَّ نَهْيٍ يُجْتَلَا[٧][٦٥/أ]

٥٩- أَو بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، وَانْصِبْ خَمْسَةً وَاجْزِمْ بِحَذْفِ النُّونِ مِنْهَا[٨] تَفْضُلَا[٩]

٦٠- هِيَ: (تَفْعَلَانِ)، وَ(يَفْعَلَانِ)، وَ(تَفْعَلُونَ)، وَ(يَفْعَلُونَ)، وَ(تَفْعَلِينَ) مُمَثِّلَا[١٠]

---

(١) في (ب): وإن ما، وهو تحريف. وقال السيوطي: «وأنكر قوم الجزم بها، وخصوه بالضرورة كـ(إذا)» الهمع ٣١٨/٤. وانظر: ثمار الصناعة ص٢٤٧.

(٢) في (ب): وبـ(كيف) جاء.

(٣) أي: «كيف» تستعمل للشرط، إذا دخل عليها (ما) عند الكوفيين، ومنع ذلك البصريون. قال ابن مالك: «وأجاز الكوفيون الجزم بها قياسًا، وأباه البصريون» شرح التسهيل ٧٠/٤. وانظر: الهمع ٣٢١/٤.

(٤) قال سيبويه: «وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ(إن)، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بُدَّ لها من جوابٍ، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كانَ وَصْلُها خُطانَا إلى أَعْدائنا فنُضارِبِ

...» الكتاب ٦١/٣. وانظر: المقتضب ٥٧/٢، وحروف المعاني ص٦٣، والبديع لابن الأثير ٦٢٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٢/٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ١١١/٦، وتمهيد القواعد ٤٣٥٩/٩.

(٥) سقط عنوان الباب من (د). وانظر: اللمع ص٩٠.

(٦) أي: ينصب الفعل بعد أربعة حروف، وهي: أن ولن وكي وإذن، ولها أحكام لا يسع ذكرها هنا، وتضمر (أن) بعد خمسة أحرف، وهي: الفاء إذا وقعت جوابا لسبعة أشياء ذكرها في النظم، والواو إذا كانت بمعنى الجمع، وأو، ولام الجرالمكسورة، وتسمّى لام (كي)، وحتى. انظر تفصيل أحكام ذلك في: توجيه اللمع ص٣٥٧، واللباب للعكبري ٣٠/٢، وما بعدها.

(٧) انظر: الجمل للزجاجي ص٢١٠، وثمار الصناعة ص٢٤٧، واللباب للعكبري ٣٧/٢.

(٨) سقط هذا اللفظ من (د).

(٩) في (د): نفصلا، وفي (هـ): مفصلا.

(١٠) أشار إلى أن الأمثلة الخمسة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها. انظر: دليل الطالبين ص٢٥، وأوضح المسالك ٧٤/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٧٩/١.

بَابُ: حُرُوفِ الجَرِّ، وَالقَسَمِ[1]

٦١- وَيَجُرُّ لِلأَسْمَاءِ[2] (مِنْ)، وَ(عَلَى)، وَ(فِي) وَ(إِلَى)، وَ(رُبَّ)[3]، وَ(عَنْ)، وَ(حَاشَا)[4] مَعْ (خَلَا)[5]

٦٢- وَ(عَدَا)[6]، وَ(كَافٍ) زِيْدَ[7] مَعْ (لَامٍ) وَ(بَا)[8] وَإِذَا[9] أَتَتْ (حَتَّى) وَمَعْنَاهَا (إِلَى)[10]

٦٤- وَكَذَاكَ (مُنْذُ)، وَ(مُذْ) لِوَقْتٍ[11] حَاضِرٍ[12] وَارْفَعْ بِهَا فِي كُلِّ مَاضٍ مُسْجَلَا[13]

---

(١) انظر: اللمع ص٥٩.

(٢) أي: هذه الحروف كلها إذا دخلت على الاسم جُرَّ بها، ولكل حرفٍ معانٍ، لا يتسع المقام لذكرها، وتحرَّ تفصيل معانيها في كتب حروف المعاني.

(٣) انظر: الأزهية للهروي ص٢٥٩، والجنى الداني ص٤٣٨.

(٤) قال سيبويه: «وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجرّ (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء» الكتاب ٣٤٩/٢.

(٥) قال المرادي: «و(خلا) حرف جرٍّ.... واعلم أن (خلا) إذا جرت ففيها خلاف. فقيل: هي في موضع نصب، عن تمام الكلام. وقيل: تتعلق بالفعل، أو معنى الفعل، كسائر حروف الجر غير الزوائد، وما في حكم الزوائد....» الجنى ص٤٣٧.

(٦) في الجنى ص٤٣٧: «اختلفوا في (عدا)، نحو: ما عدا زيد. وقد روى الجرمي عن بعض العرب في كتاب (الفرخ)، الجر بـ(خلا) و(عدا)، بعد (ما). وقال بعضهم: الجرمي يخفض بها، ويجعل (ما) زائدة، دخولها كخروجها...».

(٧) أي: الكاف الزائدة للتشبيه أو للتعليل. انظر: الجنى الداني ص٨٦.

(٨) أي: الزائدتان.

(٩) في (د): إن.

(١٠) أي: لا تكون حرف جرٍّ إلا إذا كانت بمعنى (إلى)، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]. انظر: شرح الكافية الشافية ٨٠٠/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٦١.

(١١) في (أ): بوقت.

(١٢) أي تجر الأسماء (منذ ومذ) إذا كانت بمعنى الحال، فإن كانتا لبيان المدة الماضية كانا اسمين ورفع بهما ما بعدهما، كقولك: ما رأيته منذ سنةٌ. وانظر: المقتضب ٣٠/٣، وأمالي ابن الحاجب ٥٠٠/٢، وأسرار العربية ص٢٤٤، ودليل الطالبين ص٧١، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٦٧، ولابن عقيل ٣١/٣.

(١٣) في (ب): أُسجلا.

٦٥- وَالبَـاءُ[١] فِـي قَـسَمٍ تَجُـرُّ وَ(وَاوُهُ) وَ(التَّـاءُ)[٢] أَيْـضًا، وَالإِضَـافَةُ فَـاعْقِلَا[٣]

بَابُ: «كَمْ» فِي الاسْتِفْهَامِ وَالخَبَرِ[٤]

٦٦- وَاجْرُرْ بِـ(كَمْ) إِنْ كُنْتَ يَوْمًا مُخْبِرًا وَانْصِبْ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ فِعْلَ[٥] أَخِي ابْتَلا[٦] [٦٥/ب]

٦٧- فَتَقُولُ: كَمْ شَاةٍ مَلَكْتَ وَأَعْبُدٍ[٧] كَمْ عِنْدَكُمْ[٨] رَجُلًا، وَكَمْ شَخْصًا[٩]

بَابُ: الحِكَايَةِ وَالخِطَابِ[١٠]

٦٨- وَيَجُوزُ فِي لُغَةِ الحِجَازِ حِكَايَةٌ لِلَفْظِ بِاسْتِفْهَامِ مَنْ إِنْ تُسْئَلا[١١]

---

(١) في (أ، ب، ج): والتاء، والأرجح المثبت، لدخولها على كل محلوف، قال الزجاجي: «واعلم أن (الباء والواو) تدخلان على كل محلوف به، ولا تدخل (التاء) إلا على الله ﷻ» الجمل ص٧١ - ٧٢.

ولأن (الباء) هي أصل حروف القسم، وبها بدأ ابن جني حروفه، فقال: «والحروف الَّتِي يصل بهَا الْقسم إِلَى الْمقسم بِهِ ثَلَاثَة؛ وَهِي: الْبَاء وَالْوَاو وَالتَّاء. فالباء هِيَ الأَصْل، وَالْوَاو بدل مِنْهَا، وَالتَّاء بدل من الْوَاو» اللمع ص١٢١.

(٢) في (أ، ب، ج): والباء.

(٣) أي: يُجَرُّ الاسم أيضًا بالإضافة بجانب الحروف السالف ذكرها.

(٤) انظر: اللمع ص١٠٢.

(٥) في (د): فقل.

(٦) في (ب): فعلَ أخي ابتلا، وفي (هـ): فعلَ أخي البلا.

والقصد: أن (كم) تأتي على وجهين: استفهامية وخبرية، فإذا أخبرت بـ(كم) اجرر ما بعدها، وإن استفهمت بها فانصب ما بعدها على التمييز، والابتلاء: الاختبار، وقد مثَّل لأقسامها في البيت الذي يليه. وانظر: الجمل للزجاجي ص١٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٨٣/٢، والمقدمة الجزولية ص١٨١، والتسهيل لابن مالك ص١٢٤، واللمحة في شرح الملحة ٢٨٩/١.

(٧) في (هـ): وأغد، وهو تحريفٌ.

(٨) في (د): عندك.

(٩) في (هـ): شخصٍ.

(١٠) انظر: اللمع ص١٥٤.

(١١) أي: يجوز عند الحجازيين إذا سألت عن اسم علمٍ أن تحكي لفظ المسؤول، وإن شئت رفعته على كل حالٍ، وقد مثل للحالتين في البيت الذي يليه. انظر: شرح الجمل للزجاجي ٤٦١/٢، واللباب للعكبري ١٣٥/٢.

٦٩- كَ(رَأَيْتُ صَالِحًا)[١]؛إِنْ تَشَأْ فَارْفَعْ   مَنْ صَالِحٌ، أَو: صَالِحًا، لَنْ يُبْدَلَا[٢]

٧٠- وَاجْعَلْ لِمَنْ خاطَبْتَ[٣] آخِرَ كَلْمَةٍ   وَالغَائِبَ المَذْكُورَ مِنْهَا أَوَّلَا[٤]

بَابُ: التَّصْغِيرِ[٥]

٧١- وَاضْمُمْ إِذَا صَغَّرْتَ إِسْمًا[٦] أَوَّلاً   مِنْهُ وَأَلْحِقْهُ بِيَاءٍ مُوصَلَا[٧]

٧٢- فَتَقُولُ فِي(فَرْخٍ): فُرَيْخٌ طَائِرٌ   وَبِمَا يُؤَنَّثُ فِيهِ هَاءٌ أُوْصِلَا[٨]

٧٣- كَـ(النَّارِ) قُلْ فِيهَا: رَأَيْتُ نُوَيْرَةً   إِذْ لَوْ وَصَفْتَ لَكُنْتَ هَاءً مُدْخِلا[٩]

٧٤- وَإِذَا أَتَى[١٠] أَلِفٌ لِثَالِثِ أَحْرُفٍ   فَاقْلِبْهُ يَاءً، نَحْوَ: صِدْتُ غُزَيِّلَا[١١]

---

(١) في (ب): صالحٌ.

(٢) أي: إن شئت حكيت الرفع، أو النصب من غير إبدال.

(٣) في (هـ): خاطبك، والأصح المثبت.

(٤) أي: إذا خاطبت أحدا بسؤال عن أحدٍ، اجعل في أول الكلمة ما يدلك على المسؤول عنه الغائب، وآخرها ضمير بحسب الأحوال، فتقول: كيف ذلك الرجل يا رجل، وكيف أولئك الرجال يا رجل.

(٥) انظر: اللمع ص١٣٩.

(٦) قطعت همزته للضرورة الشعرية.

(٧) أي: إذا صغرت الاسم اضمم أوله، وزدْ ياءً ساكنة بعد ثانيه، كما مثَّل بـ(فرخ). قال الشاطبي: «بيان كيفية التصغير... أن يضمَّ أول الاسم، ويُفتح ثانيه، ويُزاد ياءٌ ساكنةٌ تقع ثالثة؛ ويُكسَرَ ما قبل الآخر إن كان المصغَّرُ فوق الثلاثي» المقاصد الكافية ٢٦٣/٧. انظر: تمهيد القواعد ٤٨٦٠/١٠.

(٨) أي: إذا كان المصغر مؤنثًا معنى بغير هاءٍ، مثل: نار، ألحقت آخره علامة التأنيث عند تصغيره، كما ذكر في النظم. انظر: المقتضب ٢٨٠/٢، والأصول ٣٨/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٨٦/٣، والمقرب لابن عصفور ٨٥/٢.

(٩) علَّل لزيادة التاء في هذا النوع بأنك لو وصفت هذا النوع لكنت مدخلا الهاء في الصفة، فتقول: نار محرقة، فلما أدخلت علامة التأنيث على الصفة باعتبار المعنى، أدخلتها في التصغير إشعارًا بتأنيثه.

(١٠) في (ب): أتت.

(١١) إذا كان ثالث الكلمة ألفًا، فإنها تقلب ياءً عند التصغير، كما مثّل بـ(غزال).

=

٧٥- وَاثْبِتْ لِـ(عُثْمَانَ) الأَلِفْ مَعْ شِبْهِهِ[1] لَكِــنْ لِيَــاءٍ[2] بَعْــدَ ثَانِيــهِ[3] صِــلَا[4]

بَابُ: مَا لا يَنْصَرِف[5]

٧٦- وَبِتَسْعَةٍ لِلإِسْمِ فَامْنَعْ صَرْفَهُ[6]: مِنْ عُجْمَةٍ، وَالعَدْلِ، مَعْ وَصْفٍ تَلَا

٧٧- وَالـوَزْنِ، وَالتَّرْكِيـبِ، ثُـمَّ زِيَـادَةٍ وَالجَمْعِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالعُرْفِ اجْمِلَا[7]

٧٨- وَيَجُوزُ فِي الأَشْعَارِ صَرْفُ جَمِيعِهَا لِيَعُـودَ صَـعْبُ الَّلفْـظِ مِنْـهُ مـذَلَّلَا[8]

=

انظر: سر الصناعة ٢/٥٨٣، واللمحة في شرح الملحة ٢/٦٦٠، والاتشاف ١/٢٧٨، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/٢١٩.

(١) في (ب): الألف أو شبهه، وهو جائز أيضا، وفي (ج): الألف وشبهه، وفي (د، هـ): ألفه وشبهه، ولا يجوز لاختلال الوزن.

(٢) في (ب): لكنَّ ياءً.

(٣) في (هـ): ثانية.

(٤) أي: اثبت ألف (عثمان) وشبهه، نحو: سكران، وندمان، وعريان، فلا تقلب ياء عند التصغير، فتقول: عثيمان، وسكيران. قال ابن الوراق: «فإن صغرت اسماً فيه ألف ونون ولم يكن فيه ما تنقلب ألفه في جمع التكسير أقررنا الألف والنون على حالهما، كقولك في سكران: سكيران، وفي عثمان: عثيمان، وإنما وجب ذلك؛ لأن الألف والنون زائدتان قد ضارعتا ألفي التأنيث اللتين تثبتا في التصغير» علل النحو ص٤٨٧. وانظر: الكتاب ٣/٤٠٦، والمقتضب ٢/٢٦٦، والبديع ٢/١٧٠، واللباب للعكبري ٢/١٦١، وشرح الشافية للرضي ١/١٩٦.

(٥) انظر: اللمع ص١٠٤. والمؤلف على المحجة البصرية في هذه الاصطلاح، ويسمى عند الكوفيين «ما يجري». انظر: مصطلحات النحو الكوفي ص٩٨.

(٦) أي: امنع صرف الاسم إذا وجد فيه علتان فرعيتان من تسعٍ، ذكرها في النظم. وفي عبارة الناظم تساهل؛ حيث قال: «وَبِتَسْعَةٍ لِلإِسْمِ فَامْنَعْ صَرْفَهُ»، والمقصود: إذا وجد اثنان من تسعة في اسم مُنِع صرفه. انظر: الكافية ص١٢، والتسهيل لابن مالك ص٢٢٤.

(٧) في (ب): انجلا.

(٨) أي: توسعةً على الشاعر وتسهيلاً، وصرف ما لا ينصرف في الشعر لضرورة جائز عند النحاة، والشواهد في ذلك كثيرة، لا يتسع المقام لذكرها. انظر: أمالي ابن الحاجب =

بَابُ: النَّسَبِ[(١)]

٧٩- وَإِذَا نَسَبْتَ انْسُبْ لِإِسْمٍ[(٢)] مُفْرَدٍ وَالْحِقْ بِآخِرِهِ[(٣)] بِيَاءٍ[(٤)] ثُقِّلَا[(٥)]

٨٠- فَتَقُولُ: زَيْدِيٌّ وَعَمْرِيٌّ، وَكُنْ لِلهَاءِ ذَا حَذْفٍ مِنِ اسْمٍ أَقْبَلَا[(٦)]

٨١- وَكَذَاكَ يَاءً[(٧)] قَبْلُهَا كَـ(جُهَيْنَةٍ) وَ(حَنِيفَةٍ)، وَ(كَطَلْحَةَ) احْذُ وَمَثِّلَا[(٨)]

=

١/٩٢، والإنصاف ٢/٤٠٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٥٥، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٢٧.

(١) انظر: اللمع ص١٣٥.

(٢) في (د): لأمر. وقطعت همزته للضرورة.

(٣) في (أ): لآخره، والصَّواب المثبت.

(٤) في (أ، ج، هـ): لياء.

(٥) في (هـ): دون المضاف وما تَنَكَّر مُسْجَلَا. والقصد: إذا نسبت إلى اسم مفردٍ ألحقْ في آخره ياءً مشددة، كما مثّل.

(٦) أي: إذا نسبت إلى اسم في آخره هاءً احذف الهاء منه، لأنك لو أبقيتها لزيدة حشوًا.

وقال السيرافي: «وإنما وجب حذف الهاء؛ لأنّا لو بقيناها فقلنا: بصرتيّ ومكتيّ في نسبة الرجل إليهما لوجب أن نقول: بصرتية ومكتية في نسبة المرأة، فيجتمع في الاسم تأنيثان، التاء الأولى للمنسوب إليها والثاني للمنسوبة، وهذا لا يكون في اسم واحد، وقد اعتل فيه بعض النحويين بعلة أخرى، ذكر أن الهاء تشبه ياءي النسب؛ لأنهم قالوا: زنجي للواحد وزنج للجميع تجعل بين الواحد والجميع ياءي النسبة، كما قالوا: تمرة وتمر، وشعيرة وشعير، يجعلون بين الجمع والواحد الهاء، فلما صارت الهاء كياءي النسبة ولا يجتمع في الاسم ياءان مشددتان للنسبة لم يجتمع هاء وياء» شرح الكتاب ١/٩١. انظر: توضيح المقاصد ٣/١٤٤٤.

(٧) سقط هذا اللفظ من (د).

(٨) في (ب): احذف مثلا، وفي (د): احذوا ممثلا، والصَّواب المثبت. أي: احذ على مثل هذا. والقصد: إذا جاءت قبل هاء التأنيث ياءً، فإنها تحذف معها، فتقول في (جهينة): جُهَنِيّ. انظر: الأصول ٣/٧٢، والمفصل ص٢٦٠، وشرح الشافية لابن الحاجب ١/٢٣٧، والكناش ١/٣٦٦، والمقاصد الكافية ٧/٤٩٦.

بَابُ: «لا» فِي النَّفْيِ[١]

٨٢- وَإِذَا أَتَيْتَ بِـ(لَا) لِنَفْيِ مُنَكَّرٍ[٢] فَافْتَحْ[٣] وَقُلْ: لَا شَكَ فِيمَا أَفْضَلَا[٤]

٨٣- وَارْفَعَ إِذَا كَرَّرْتَ نَفْيًا أَو تَشَا فَافْتَحْ[٥]، وَإِنْ شِئْتَ ارْفَعَنَّ الأَوَّلَا

٨٤- وَافْتَح لِثَانٍ مِنْهُمَا أَوْ عَكْسِهِ أَوْ تَنْصِبِ الثَّانِي بِفَتْحِ الأَوَّلَا[٦]

٨٥- وَارْفَع لَهَا أَخْبَارَهَا وَنُعُوتَهَا[٧] وَمَتَى فَصَلتَ فَفِعْلُهَا قَدْ أُبْطِلَا[٨]

بَابُ: الإِغْرَاءِ، وَالتَّحْذِيرِ

٨٦- وَانْصِبْ عَلى (الإِغْرَاءِ)[٩]: دُونَكَ[١٠] وَعَلَيْكَ عَمْرًا، فَاسْتَمِعه وَفَصِّلَا

---

(١) انظر: اللمع ص٤٢. وقد عدد الناظم في هذه الأبيات شروط عمل (لا) النافية للجنس. انظر: توضيح المقاصد للمرادي ٥٤٥/١، وشرح الشذور للجوجري ٥١٦/٢.

(٢) في (هـ): مذكر، وهو تحريف.

(٣) في (د، هـ): فانصب.

(٤) القصد: أن (لا) النافية للجنس تعمل في النكرات، ولا تعمل في المعارف، فيبنى الاسم معها على الفتح كـ(خمسة عشر)، كما مثَّل. انظر: التبيين للعكبري ص٣٦٣، وتوضيح المقاصد للمرادي ٥٤٥/١.

(٥) في (أ): فانصب.

(٦) هذا البيت مثبت بحاشية النسخة (أ)، وأشير إلى موضعه.

والقصد: إذا عطفت وكررت لا، كقولك: لا حول ولا قوة إلا بالله، جازت لك فِي جملَة التَّرْكِيب خَمْسَة أوجه: فتحهما معًا، أو رفعهما معًا، أو رفع الأول وفتح الثاني، أو العكس، أو فتح الأول ونصب الثاني. انظر: المفصل ص١١١، واللمحة في شرح الملحة ٤٩١/١، وشرح شذور الذهب ص١١٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١١/٢.

(٧) أي: خبرها مرفوع؛ لأنها تعمل عمل (إنَّ)، وكذلك نعتها.

(٨) أي: إذا فصل فاصل بين «لا» وما تعمل فيه بطل عملها، وارتفع على الابتداء؛ لضعفها عن درجة (إنَّ).

قال ابن عقيل: «ولا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فصل بينهما أُلغيت، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾» شرح الألفية ٦/٢، وانظر: اللباب للعكبري ٢٣٣/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤١٩/٢.

(٩) الإغراء هو: التّحضيض على الفعل الّذي يُخشى فواتُه، والمُغْرَى به منصوبٌ بفعل مقدَّر، وله ألفاظ مخصوصة، نصَّ على بعضها في نظمه، فقوله: (دونك خالدًا) أي: الحقه، و(عليك عمرًا) أي: الزمه. انظر: المقدمة الجزولية ص٢٧٠، واللباب للعكبري ٤٥٩/١.

(١٠) في (ب، ج): كدونك، والصواب المثبت؛ لعدم اختلال الوزن.

٨٧- وَتَقُول فِي (التَّحْذِير)[١] أَيْضًا نَاصِبًا: إِيَّاكَ وَالأَسَدَ العَظِيمَ المُقْبِلَا[٢]

بَابُ: «إِمَّا، وَأَمَّا» [٦٧/أ]

٨٨- وَإِذَا أَتَتْ (إِمَّا) بِكَسْرٍ خَيَّرَتْ[٣] وَالفَتْحُ لِلإِخْبَارِ فِيهَا[٤] مُثِّلَا[٥]

بَابُ: العَدَدِ[٦]

٨٩- وَإِذَا عَدَدْتَ اثْبِتْ لِهَاءِ مُذَكَّرٍ بِعُقُودِ آحَادٍ، وَفِي التَّأْنِيثِ لَا[٧]

٩٠- فَتَقُولُ: عِنْدِي خَمْسَةٌ مِن أَبْغُلٍ[٨] وَثَلَاثُ لَيْلَاتٍ رَكَبْتُ الصَّنْدَلَا[٩]

---

(١) التحذير: تنبيه المخاطَب على مكروهٍ ينبغي الاحترازُ منه بـ(إياك) - بمعنى احذر - ونحوه، فتنصب بفعل محذوف يدل على التحذير.

(٢) قال الجوجري: «ويشترك الأمران - المنصوب على الإغراء والتحذير - في وجوب الحذف فيهما عند العطف أو التكرار، وينفرد التحذير بوجوب الحذف فيه إذا كان بلفظ (إياك)، وما عدا ذلك يجوز فيه إظهار العامل» شرح الشذور ٤١٧/٢. وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٤٣٤.

(٣) في (د): خبرت، وهو تصحيف.

(٤) في (أ): فيما، وكلٌّ صواب.

(٥) تأتي (إما) لأمرين: للتخيير أو للإخبار، فإذا كانت للتخيير فهمزتها مكسورة، كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]، وإذا كانت للإخبار فإنها تكون مفتوحة الهمزة، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ۝٩﴾ [القارعة]. وانظر: الأزهية للهروي ص١٣٩، ١٤٤، والجنى الداني ص٥٢٩.

(٦) انظر: اللمع ص١١٤.

(٧) أي: إذا عددتَ أثبت الهاء في المذكر، وفي المؤنث لا تثبتها، وذلك في عقود الآحاد من الثلاثة إلى العشرة، وقد مثَّل لذلك في البيت الذي يليه. وقال ابن الخباز: «وإنما كان الأمر كذلك لثلاثة أوجه: أحدها أن المذكر هو الأصل، فزيدة معه التاء؛ لأنه يحتمل الزيادة، والمؤنث فرع فلم تزد معه التاء...» توجيه اللمع ص٤٣٥.

(٨) فـ(أبغل) جمع(بغل) وهو مذكر، والهاء في عدده ثابته، وهي (خمسة).

(٩) في العين ١٧٩/٧: «الصَّندل والصنادل من الحُمُر: الشديد الخلق الضخم الرأس». و(ليات) جمع (ليلة)، وليس في عدده التاء، وهو (ثلاث).

بَابُ: العَدَدِ المُرَكَّبِ[١]

٩١- وَالهَاءُ فِيمَا قَدْ تَرَكَّبَ عَدُّهُ بِأَخِيرِ[٢] ثَانٍ فِي المُؤَنَّثِ أُدْخِلَا[٣]

٩٢- فَتَقُولُ: عِنْدِيَ خَمْسَ[٤] عَشْرَةَ بَغْلَةً وَافْتَحْهُمَا، وَكَذَا إِلَى التِّسْعِ افْعَلَا

٩٣- وَانْصبْ لِجَاءٍ[٥] بَعْدَ تَرْكِيبٍ إِلَى تِسْعٍ مَعَ التِّسْعِينَ تُحْظَ[٦] وَتَنْبُلا[٧]

٩٤- وَاجْرُرْ لِجَاءٍ بَعْدَ مِنْ مِئَةٍ إِلَى مَا زِيدَ مِنْ عَدَدٍ وَلَا تَكُ أَجْهَلَا

٩٥- فَخُذِ الَّذِي قَرَّرْتُهُ وَوَصَفْتُهُ[٩] فَلَكَ الغَنَاءُ[١٠] بِذَاكَ[١١] عَمَّا طُوِّلَا

---

(١) سقط هذا العنوان من (ب). وانظر: اللمع ص١١٥.

(٢) في (ج، د): تأخير، والأصح المثبت.

(٣) أي: العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر أدخل الهاء في ثانيه إذا كان مؤنثًا، واحذفها إذا كان مذكرًا، و(افتحهما) أي: هذا العدد المركب يجب بناء الجزئين فيه على الفتح في كل حال، وقد مثَّل لذلك في البيت الذي يليه. قال ابن الخباز: «وإنما ركَّبوا للاختصار؛ لأنهم لو لم يركبوا عطفوا، فقالوا: أحدٌ وعشرة...» توجيه اللمع ص٤٣٦، وشرح اللمع للأصفهاني ٧١٣/٢.

(٤) في (ب): خمسة، وهو تحريفٌ.

(٥) في (هـ): لجارٍ.

(٦) في (ب): تحضّ، والأصح المثبت. وتحظ: أي تصير ذا حظوة.

(٧) في (د، هـ): تقبلا. وتنبلا، أي: تصير نبيلاً. والقصد: انصب على التمييز ما بعد العدد المركب، أي: من العشرين إلى تسعٍ وتسعين. وإليه أشار ابن جني بقوله: «فإن زدت على العشرين نيفًا عاملته معاملتك إياه وليس بنيف، تقول: عندي خمسة وعشرون رجلاً، وخمس وعشرون امرأة، وكذلك إلى تسعة وتسعين وتسع وتسعين» اللمع ص١١٤. وانظر: توجيه اللمع ص٤٣٨، ٤٤٠.

(٨) أي: اجر بالإضافة ما جاء بعد ذلك مائة إلى ما زيد من عددٍ من المئين والألوف، فتقول: مائة درهمٍ، وألف قميصٍ. قال الباقولي الأصفهاني: «وإنما أفرد مميزه؛ لأن شبه بالعشرين في أن (المائة) عقد مستجد، كما أن العشرين عقد مستجد، فكذلك إلى تسع مائة، فإذا صرت إلى الألف فإنه يصير كالمائة» شرح اللمع ٧١٩/٢.

(٩) لما فرغ مما قرَّر من أحكام، حثَّض على الأخذ به، فإن فيه الغناء عما في المطولات.

(١٠) أي: الاستغناء. انظر: المقصور والممدود للقالي ص١٧٨.

(١١) في (د): الغِنَى في ذاك، وكلٌّ صواب.

٩٦- ضَمَّنْتُهَا[١] مَا فِي(العُقُودِ) وَزِدْتُهَا[٢] لِتَزِيدَ نَفْعًا فَوْقَ ذَاكَ وَتَكْمُلَا[٣]

٩٧- وَأَنَا إِلَى رَبِّ العُلَا سُبْحَانَهُ فِي نَفْعِ حَافِظِهَا بِهِ[٤] مُتَوسِّلَا

٩٨- وَاللهَ أَحْمَدُ دَائِمًا وَصَلَاتُهُ أَبَدًا عَلَى خَيْرِ الأَنَامِ[٥] وَأَفْضَلَا[٦]

[كَلِمَةُ النَّاسِخِ]

تَمَّ كِتَابُ: «العُنْقودِ» - بِعَوْنِ اللهِ وَفَضْلِهِ -، وَوَافَقَ فَرَاغهُ يوم حَادِي عَشَرَ جُمَادَى الأُوْلَى سَنَة «تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَثَمَانِمَائةٍ» - أَحْسَنَ اللهُ خِتَامَهَا -، وَالحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدْنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ[٧].

❖❖❖

---

(١) في (ب): وضمنتها، والصواب المثبت.

(٢) أي: هذه القصيدة ضمنتها من في كتاب (عقود اللمع)، وزدت فيها عمّا فيه؛ ليعم نفعها وتكثر فائدتها.

(٣) في (ج): وتسهلا.

(٤) في (أ): بها، أي المنظومة، وبه إشارة إلى النظم، وكلٌّ صواب.

(٥) ختم الناظم كلامه بحمد الله كما ابتدأه؛ لتحيط بكلامه البركة.

(٦) في (ج): ومن تلا. وهذا البيت هو آخر أبيات الأرجوزة، كما صُرّحَ في النسخة (أ)، ونصها:

«وَسَلَامُهُ أَبَدًا عَلَيْهِ دَائِمًا وَعَلَى العَشِيرَةِ كُلِّهِمْ أَهْلِ العُلَا

وَالتَّابِعِينَ وَنَاظِمٍ مَعْ كَاتِبٍ يَا رَبِّ كُنْ لَهُمَا وَجُدْ يَا ذَا المَلَا

هذان البيتان الأخيران ليسا من الأصل، وإنما هما من نظم الفقير كاتب هذه النسخة: يحيى الأربدي الشافعي - عفى الله عنه بمنه وكرمه -». وفي النسخة (ج) أيضًا.

وأما النسخة (ب) فزيد فيها بعد هذا البيت قوله:

ثم الرّضا عن آله وأصحابه والسّالكين سبيلَ خلاقِ العلَا

وأما النسخة (هـ)، فزيد فيها بعد هذا البيت:

صلى عليك الله يا علم الهدى ما لاح نجم في الظلام وأشعلا

(٧) **ختام النسخة** (ب): «تمت الرسالة الشريفة، تأليف الإمام العلامة الموصليّ، أسبغ الله عليه رحمته العليّ، وفرغنا من كتبه في أوائل شهر الربيع الثاني من سنة ثنتين وثلاثين وألف من الهجرة».

=

=

وختام النسخة (ج): «تمَّ كتاب (العنقود في نظم العقود، بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، على يد العبد المقصر المعترف بالذنب والتقصير: أحمد بن علي السُّندوبي الشافعي - غفر الله لهما وللمسلمين -، وكان الفراغ من نسخه في خامس شهر رجب الخير سنة إحدى وسبعين وألف)».

وختام النسخة (د): «تَمَّت الأرجوزة المسماة بـ: «العنقود، وهي مختصر العنقود»، فرحم الله ناظمها وكاتبها وسائر المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين، وَكَانَ الفَرَاغُ عَلَى يَدِ: مُحَمَّد بَياض الدِّين بن محمد، أحوج العباد إلى رحمة ربه الجواد، في سنة ... من الهجرة النبوية». إلا أنه أثبت على صفحة العنوان تاريخ لتملكها، وهو: «..شهر رمضان سنة ١٠٣٩هـ».

وأما النسخة (هـ) **فختامها:** جاء في ختام المجموع - وهو بخط ناسخ واحد - أنها نسخت سنة ١١٣٨هـ.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

(أ)

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ١ - ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٢. الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٣. أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط/ دار الجيل - بيروت - ط١ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤. الأصول فِي النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط/مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ - ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٥. الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين - تأليف خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - ط ٧ - ١٩٨٦م.

٦. الإعلام بوفيات الأعلام، للذهبي، تحقيق: مصطفى عوض، وربيع عبد الباقي، ط/ مؤسسة الكتب الثقافية، ط١ - ١٩٩٣م.

٧. أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب النحوي، تحقيق: د. فخر سليمان قدارة، ط/ دار الجيل - بيروت، ودار عمار - عَمَّان - ط ١ - ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، للشيخ/محمد محيي الدين عبد الحميد - ط/ دار الفكر - بيروت.

٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ دار الجيل - ط٥- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٠. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط/ دار النفائس - بيروت - السادسة - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١١. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا البغدادي، ط/ دار الكتب العلمية - ١٩٩٢م.

(ب)

١٢. البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: د. صالح حسين العايد، ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الأولى، ١٤٢١هـ.

(ت)

١٣. تاج العروس من جواهر القاموس - للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، وط/ الكويت.

١٤. تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: د. بشار معروف، ط/مؤسسة الرسالة، ط١ - ٢٠٠٣م.

١٥. تاريخ ابن الوردي، لزين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - ط١- ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٦. التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين - ط/ العبيكان - الرياض - ط١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٧. تذكرة الحفاظ، للذهبي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، ط١.

١٨. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان - ت: د. حسن هنداوي - ط/ دار القلم - دمشق - ط١ الأولى، وط/ كنوز إشبيليا.

١٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: د. محمد كامل بركات - ط/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٢٠. التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١ - ١٩٩٠م.

٢١. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، ط/ دار السلام للطباعة، ط١ - ١٤٢٨هـ.

٢٢. توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق: د. فايز دياب - ط/ دار السلام - القاهرة - ط١ - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان - ط/ دار الفكر العربي - ط١ - ٢٠٠٨م.

(ث)

٢٤. ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، الملقب بالجليس من علماء القرن الخامس، دراسة وتحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل - ط/جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المدينة المنورة - ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

(ج)

٢٥. الجمل في النحو، صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٥ - ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٢٦. جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير البعلبكي، ط/ دار العلم للملايين، ط١ - ١٩٨٧م.

٢٧. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، تحقيق: أ. محمد نديم فاضل - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

(ح)

٢٨. حدود النحو، للأبذي، حققه وعلق عليه د. خالد فهمي، ط/ مكتبة الآداب، ط١-٢٠٠٧م.

٢٩. حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ودار الأمل - الأردن، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(خ)

٣٠. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار - ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة - سلسلة الذخائر - عدد (١٤٦ - ١٤٨).

(د)

٣١. الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لمجير الدين العليمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط/ مكتبة التوبة - بالسعودية، ط١ - ١٩٩٢م.

٣٢. دليل الطالبين لكلام النحويين، لمرعي الكرمي / ط/ دارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت، ط١ - ٢٠٠٩م.

٣٣. دول الإسلام، للذهبي، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، ط/ دار صادر بيروت، ط١ - ١٩٩٩م.

٣٤. ديوان الإسلام لشمس الدين، للغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١ - ١٩٩٠م.

(ذ)

٣٥. الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط/ العبيكان، ط١ - ١٤٢٥هـ.

(س)

٣٦. سبك المنظوم وفك المختوم، لابن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر مطر، ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - الإمارات العربية المتحدة، ط/ الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٧. سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي - ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٨. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، ط/ مكتبة إرسيكا، إستانبول - تركيا، ط١ - ٢٠١٠م.

٣٩. سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط/ مؤسسة الرسالة - ط٩ - ١٤١٣هـ.

(ش)

٤٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط، ط/ دار ابن كثير - دمشق - ط١ - ١٤٠٦هـ.

٤١. شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ دار الفكر - سوريا - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٢. شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، ط١ - ٢٠٠٠م.

٤٣. شرح ألفية ابن معط، لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط/ مكتبة الخريجي - الرياض، ط/ الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٤. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية - ط١ - ٢٠٠٠م.

٤٥. شرح التصريف، للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط/ مكتبة الرشد - الرياض - الأولى - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٤٦. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط/ بغداد.

٤٧. شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي - ت/ محمد محيي الدين وآخرين - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ - ٢٠٠٤م.

٤٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط/ الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٠. شرح العنقود، لأحمد بن علي السندوبي، مخطوط جامعة الملك سعود (٦٧٣٦).

٥١. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١١ - القاهرة - ١٣٨٣هـ.

٥٢. شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر، بدون.

٥٣. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط/ جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.

٥٤. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط/ دار الكتب العلمية، ط١ - ٢٠٠٨م.

٥٥. شرح اللمع، للأصفهاني الباقولي، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عبادة، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٦. شرح المفصل، لابن يعيش، ط/ إدارة الطباعة المنيرية.

٥٧. شرح المكودي على الألفية، لأبي زيد المكودي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط/ المكتبة العصرية، ط١ - ٢٠٠٥م.

(ص)

٥٨. الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط/ دار العلم للملايين، ط٣ - ١٩٨٤م.

٥٩. الصاحبي، لابن فارس، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر، ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر رقم (٩٩).

٦٠. صلة الخلف بموصول السلف، للروداني، تحقيق: محمد حجي، ط/ دار الغرب الإسلامي، ط١ - ١٩٨٨م.

(ط)

٦١. طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة، تحقيق: د. محسن غاط، ط/ مطبعة النعمان بالعراق ط١ - ١٩٧٣م.

(ع)

٦٢. العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، ط/ مطبعة حكومة الكويت - الكويت - ط٢ - ١٩٨٤م.

٦٣. علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش، ط/ مكتبة الرشد الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦٤. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي - ط/ دار الرشيد - بغداد - ١٩٨٠هـ = ١٩٨٢م.

(غ)

٦٥. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، ط/ مكتبة ابن تيمية.

(ف)

٦٦. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - علوم اللغة العربية (النحو)، وضعته أسماء الحمصي، دمشق١٩٧٣م.

٦٧. فهرس المخطوطات العربية في مكتبة «تشستربتي» بدبلن، إعداد/ آرثر ج، ترجمة: د. محمد شاكر سعيد، ط/ مؤسسة آل البيت، ط١ - ١٩٩٢م.

(ق)

٦٨. القاموس المحيط، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

(ك)

٦٩. الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط/ مكتبة الآداب - القاهرة، ط١ - ٢٠١٠م.

٧٠. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: الشيخ/ عبد السلام محمد هارون - ط/ دار الجيل - بيروت - ط١.

٧١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٧٢. الكناش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل على الأيوبي، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط١ - ٢٠٠٠م.

(ل)

٧٣. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان - ط/ دار الفكر - بيروت - ط١ - ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٧٤. لسان العرب، لابن منظور، ط/ دار المعارف بالقاهرة.

٧٥. اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق: د. إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ - ٢٠٠٤م.

٧٦. اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، ط/ دار مجدلاوي، ط١ - ١٩٨٨م.

(م)

٧٧. ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، حققه وقدم له ووضع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي - القاهرة - ١٩٩٢م.

٧٨. المتبع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق: د. عبد الحميد حمد محمد محمود الزويّ، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي - الطبعة الأولى - ١٩٩٤م.

٧٩. المخترع في إذاعة سرائر النحو، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط/ كنوز إشبيليا، ط١ - ١٤٢٧هـ.

٨٠. المخطوطات العربية المهجرة، الناشر/ مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية - بالرياض - ١٤٣٦هـ.

٨١. المصباح المنير، للفيومي، ط/ المكتبة العلمية - بيروت.

٨٢. المصطلح النحوي، تأليف د. عوض حمد القوزي، الرياض - ١٩٨١م.

٨٣. معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، ط/ دار الفكر - بيروت.

٨٤. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، للبكري، تحقيق: مصطفى السقا، ط/ عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣هـ.

٨٥. معجم المؤلفين، تأليف أ/ عمر رضا كحالة، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت، بدون.

٨٦. معجم مصنفات الحنابلة، تأليف: د. عبد الله بن محمد الطريقي، ط١ - ٢٠٠١م.

٨٧. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٤٠٤هـ.

٨٨. المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، حققه: محمد فاخوري، ط/ مكتبة أسامة بن زيد بحلب، ط١ - ١٩٧٩م.

٨٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله ط/ دار الفكر - دمشق - ط٦ - ١٩٨٥م.

٩٠. المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط/ مكتبة الهلال - بيروت - ط١ - ١٩٩٣م.

٩١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ - ٢٠٠٧م.

٩٢. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة - ط/ عالم الكتب - بيروت، وط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

٩٣. المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد - القاهرة - ١٩٨٨م.

٩٤. المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، ط/ العاني بغداد - ١٩٨٦م.

٩٥. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لابن مفلح، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط/ مكتبة الرشد، ط١ - ١٩٩٠م.

٩٦. المقصور والممدود، لأبي علي لقالي، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط/ الخانجي، ط١ - ١٩٩٩م.

٩٧. المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: أ. إبراهيم مصطفى، أ. عبد الله أمين، ط/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ط ١ - ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

٩٨. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، لمجير الدين العليمي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، ط/ دار صادر بيروت، ط١ - ١٩٩٧م.

(ن)

٩٩. نتائج الفكر، للسهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط/ دار الاعتصام.

١٠٠. نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، ط/ مكتبة الرشد - الرياض - ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(هـ)

١٠١. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل البغدادي، ط/ دار إحياء التراث العربي بيروت.

١٠٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط/ عالم الكتب - ٢٠٠١م.

(و)

١٠٣. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط/ دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

❖❖❖

فهرس مطالب الكتاب

فهرس مطالب الكتاب

AL-ʿUNQŪD FĪ NAẒM AL-ʿUQŪD

By
Al-Imam Mohammed ben Ahmad Al-Mawsily Al-Hanbaly
Known as " Shu'la "
(D. 656 H.)

Edited By
Dr. Ahmad Rajab Abou Salem

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban